

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط  
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتدع نفسه بالشقاء لكي يصل...  
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMLATT ASSOCIATION  
www.kamaljoumlatt.com

# فرح

تشرين الاول 2021

العدد 55

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

ملح الارض: بالتربية الهادفة نعيد بناء المواطن والوطن – عباس خلف

مع الاحداث: اين الحكم والحكومة مما يواجهه لبنان على ارض الواقع؟ - سعيد الغز

مقال سياسي: البحر الأبيض المتوسط.. مسرح صراعات متعددة الأوجه - ناصيف حتي – نشرت في جريدة النهار في 2021/10/12

مقال اقتصادي: إستقلالية البنك المركزي هي الحلّ وليس مجلس النّقد – البروفسور نيكول بلوز بايكر

دراسة قانونية: "معاً نستردّ الدولة" ... المبادرة الحلّ\* - النقيب ملحم خلف

دراسة اقتصادية: 6.7 مليارات دولار في الطاقة المتجددة يمكن أن تحلّ أزمة الكهرباء – موريس متى - نشرت في جريدة النهار في 2021/10/19

نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- آراء ومواقف

- الاصلاح في نظرنا لا يتجزأ
- المطلوب ان نتوحد جميعنا في مفهوم للوطن اللبناني

- من اقواله

- الى الذين باعوا نفوسهم نقول: "لكم رأيكم في الحياة ولنا رأينا"
- الذهنية السياسية اللبنانية

- مطالب ومشاريع اصلاحية : هذا ما نريده ضمناً بلبنان

- رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تتذكر الشيخ عبدالله العلايلي بعد ربع قرن على رحيله

علوم وتكنولوجيا: الهيئة الدولية لتغير المناخ: هل أخفق العلماء في تقدير العواقب؟ - جريدة الشرق الاوسط  
– 2021/8/29

صحة وغذاء: الخطر الأكبر لمصابي كورونا... لقاح "فايزر" يُزيد مخاطر التهاب القلب بشكل طفيف –  
جريدة النهار – 2021/8/27

اخبار الرابطة

## من الصحافة اخترنا لكم

الطائفية والتبعية تعوقان قيام الدولة في لبنان من 17 تشرين إلى الخميس الأسود... ما الذي تغيّر؟ - محمد حمية - جريدة الجمهورية - 2021/10/25

وقائع النزاع ولا سلام في لبنان! - رضوان السيد - جريدة الشرق الاوسط - 2021/10/22

أبعد من الإنتخابات: إسقاط "فكرة" لبنان - رفيق خوري - جريدة نداء الوطن - 2021/10/13

الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين أصبحت حتميّة - بول هير

Foreign Policy - ترجمة جريدة نداء الوطن في 2021/10/13

Violence accelerates Lebanon's descent into state failure - David Gardner –  
Financial Times - 20/10/2021

Iranians say 'I do' to state-sanctioned online romance - Financial Times -  
24/9/2021

Autocracy has filled the ideological vacuum in the Middle East - Financial Times -  
28/9/2021

● ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

## - ملح الارض: بالتربية الهادفة نعيد بناء المواطن والوطن – عباس خلف

لبنان اليوم في العناية الفائقة ، فمعاناته قاتلة اذا لم يسارع المسؤولون الى اعتماد خطة انقاذية شاملة : انهيارات ومعاناة في مختلف القطاعات والمجالات، وعلى كل المستويات يواجهها معظم اللبنانيين باستثناء مافيات الفساد والاحتكار والاستغلال والتلاعب بالاسعار . ولعل اخطر ما يتعرض له اللبنانيون اليوم هو ما آلت اليه الاوضاع في القطاع التربوي . فالمعاناة المتفاقمة مالياً واقتصادياً واجتماعياً بسبب انعدام الحلول وفشل السلطات الحاكمة في السنوات الاخيرة مضافاً اليها المفاعيل السلبية لجائحة "كورونا"، ترتب عليها صعوبات كبرى في القطاع التربوي ، وتراجع خطير في القدرة على مواصلة العمل في هذا القطاع بشقيه الرسمي والخاص وعلى كل المستويات التعليمية من الحضانة الى الجامعة ، في العام وفي التقني. وما نشهده من معوقات لإطلاق العام الدراسي الحالي اصدق دليل على ما وصلت اليه الامور من حيرة وعدم قدرة على العمل وايجاد الحلول ، وتخبط على مختلف المستويات: السلطات المختصة ، المشرفون على ادارة المؤسسات ، الجهاز التعليمي ، الاهل ، الطلاب ... الجميع في مأزق خانق في غياب الحلول الانقاذية وفشل الحلول الترفيحية المجترأة.

كان سبق لنا، في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، ان استشرنا هذه المخاطر في القطاع التربوي في بداياته فنظمنا في 08 آب 2018 ندوة بعنوان : " التعليم الخاص يواجه ازمة : الاسباب – التداعيات والحلول" في جامعة البلمند – سوق الغرب ، شارك فيها المسؤولون عن التعليم في القطاع الخاص وفي وزارة التربية:

الاستاذ فادي يرق – مدير عام وزارة التربية

الاستاذ فيصل سنو – رئيس جمعية المقاصد الخيرية

الاستاذ بشارة الاسمر - رئيس الاتحاد العمالي العام

الاب بطرس عازار – امين عام المدارس الكاثوليكية

طرحنا خلال هذه الندوة المشكلة بمختلف وجوهها، واقترحت حلول برسم المسؤولين آنذاك ، وكان ابرزها طرح كان اطلقه المعلم كمال جنبلاط سنة 1967 ، ولأهميته وشموليته وصلاحيته اعدنا طرحه فلاقى استحساناً وترحيباً من المتحاورين. وهذا ما تضمنه باختصار: "هل نحن بحاجة لأعجوبة كدولة ، اذا تبيننا منهاجاً للتعليم يجمع في ادارة واحدة لمصلحة واحدة بين التعليم العام الرسمي ، والتعليم الخاص، فيستفيد التعليم الرسمي من مناهج التهذيب الاخلاقي والروحي المستخدمة في بعض المعاهد الخاصة ، ويستفيد التعليم الخاص خاصة من المرحلة الثانوية من الاساتذة الرسميين المتخرجين جامعياً والحائزين على كفاءات كبرى ، يقومون بواجب التعليم والتثقيف على افضل وجه ، واذ ذاك يكون دور الحكومة مراقبة مناهج التعليم الموحدة على يد كبار الاختصاصيين وارباب التربية من مدنيين وروحانيين ، وفي تمويل هذه المؤسسات التربوية المشتركة الجامعة لأفضل الاسس التربوية ، فتخفف الاعباء عن كاهل الاهل وعن المؤسسات التعليمية ، وتضمن معاشات لائقة للمعلمين ."

فعلى ضوء ما يعاني منه التعليم اليوم في القطاعين الرسمي والخاص ، هل من يفكر في السلطة الحاكمة بدراسة حلول تنطلق من الافكار التي طرحها كمال جنبلاط لحل مشاكل التعليم سنة 1967، والتي لا تزال تتكرر وتتفاقم وبمعاني منها اللبنانيون باستمرار الى اليوم.

من هنا تبرز اولوية التربية والتعليم في وضع خطة شاملة للنهوض الوطني ، تضمن تامين الموارد البشرية وتعزيزها وتطوير كفاءاتها، تماشياً مع التقنيات الحديثة ، لترقية المكتسبات العلمية والمهارات والقدرات التقنية .

ولكن مع شدة الحاح ذلك وتقديمه على كل ما عداه ، يبقى المنطلق والهدف ، الوسيلة والغاية، المواطن الانسان اكان تلميذاً او طالباً ، معلماً ام مديراً ، حاكماً ام سلطة ، ما زال وسيبقى هو اللولب وهو المحرك، وهو الاداة والمنتهى الذي لن تستقيم الامور ان لم يستقم امره ، ولن تصلح النفوس ان لم يصلح او يصلح نفسه .

ويحضرني في سياق هذه العجالة، كلام كتبه وزير التربية الصديق المغفور له جان عبيد في تقديمه لمناهج التعليم العام الجديدة التي انجزت في عهده وجاء فيها: "نحن بحاجة الى الكثير في التربية ليستقيم التعليم . والكثير من الارضاء لنكون راضين ، والكثير من الانصاف للغير لنكون منصفين ، والى الكثير من الواجبات لنكون محقين ومستحقين . علينا ان نميز ونقدم الثابت على الأني المتحرك ، والمقيم المستدام على العابر، والمواطنة الانسانية على الاثرة والتفوق والانانية ، فالعالم يتحول الى قرية صغيرة ، والتربية الوطنية والمواطنة الصحيحة عندنا هي التي تجعلنا متوازنين عاقلين ومتبصرين اصلاء ومحدثين، موفقين ومؤلفين بين الانا والغير ، بين الوطن والقومية والامة والكوكب الارضي ، بين الحقوق والواجبات ، بين الحداثة والاصالة، بين الدين والدنيا ، وبين الارض والسماء. "

فهل نحن فاعلون ؟ المهمة صعبة ومعقدة ، ولكنها تستحق منا العناء والمحاولة ، والعمل لإنجازها لأنها الوحيدة الكفيلة بإعادة بناء المواطن والوطن.

ان الفرصة حالياً سانحة بوجود الدكتور عباس الحلبي على رأس وزارة التربية الوطنية، وهو الكفوء علماً وقدرة على الانجاز، لكي يتولى المبادرة بمهمة الاصلاح التربوي ، ولو ضمن الحدود التي يسمح بها الوقت المتاح لديمومة الحكومة الحالية . نتمنى له التوفيق.

- مع الاحداث: اين الحكم والحكومة مما يواجهه لبنان على ارض الواقع؟ - سعيد الغز

**Quand un peuple ne défend plus ses libertés et ses droits il devient mûr pour l'esclavage**

"عندما يتخلى شعب عن الدفاع عن حرياته وعن حقوقه ، يصبح مؤهلاً لأن يكون مستعبداً."

الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو

بعد نيل الحكومة ثقة المجلس النيابي اللبناني ، مرت الاسابيع واللبنانيون ينتظرون افعالاً انقاذية من "حكومة معاً للانقاذ". وبدلاً من ذلك سمعوا من رئيسها تصريحاً يعلن فيه ان حكومته هي "حكومة العين

بصيرة واليد قصيرة". وعلى هذا ، تسجل الفشل ، واستمرار الارتفاع المتفلسف للاسعار ، وفقدان المحروقات والسلع الاساسية والادوية ، والتلاعب بتسعير الدولار ، ولجوء المسؤولين من جديد الى اعتماد اساليب الشحادة على ابواب المؤسسات الدولية ، واعتاب الدول الشقيقة والصديقة . وبات من غير المفهوم ان لا تتحول هذه الحكومة ، المفترض انها تضم اختصاصيين خبراء ومجربين وناجحين ومستقلين ومتضامنين ليشكلوا فريق عمل متجانس الى خلية عمل مفتوحة يومية ، لبحث الخطط واتخاذ القرارات بدل التلهي بالتعيينات الزبانية والتنفيعات الشبيهة بما اقدمت عليه المنظومة الحاكمة من محاصصات قبيل الانتخابات النيابية سنة 2018.

ولعل ما شهدته لبنان في منتصف شهر تشرين الاول من تجاوز مفضوح وممجوج للقوانين والاساتير والاعراف ، ومن تحديات وتهديدات اعادت للذاكرة الاحداث الامنية المؤلمة التي نشبت في المثلث : الطيونة – الشياح – عين الومانة ، وكانت منطلقاً للحرب الاهلية المشؤومة سنة 1975.

ودون الدخول في التفاصيل التي رافقت هذه الاحداث الدامية وتحديد المسؤوليات ومكامن التجاوز والاستقزاز ، والفعل ورد الفعل، نستنتج هذه الاحداث، ونأمل ممن تبقى من سلطات امنية وعسكرية وقضائية ان تعالجها بروح العدالة والمساواة امام القانون والشفافية في اتخاذ القرارات، واصدار الاحكام العادلة بعيداً عن الرضوخ للمداخلات والتهديدات.

ونقول لمن يريد ان يسمع سواء كان مسؤولاً حكومياً او تشريعياً او امنياً او قضائياً او سياسياً او حزبياً او مجرد مواطن، ان الازمة الخانقة التي يواجهها لبنان اليوم ، هي بالفعل ازمة القوى السياسية في الحكم وفي المعارضة التي ادارت شؤونها، وبددت بذور الديمقراطية التي تأسس عليها الوطن ، وحولت نظامه الديمقراطي الى نظام استبدادي فعطلت الدستور وانتهكت القوانين ، ودمرت المؤسسات ، واستباححت القيم والعت المبدأ الدستوري باحترام الفصل بين السلطات. وما حصل في 14 تشرين الاول 2021، وما سبقه وتلاه من مواقف وانفعالات وتهديدات ، وتوجيه اتهامات ، هو فصل من فصول الحملة الممنهجة على السلطتين القضائية والامنية العسكرية لالغاء ما تبقى من استقلالية للقضاء ، ومن فعالية للأمن لاستكمال وضع اليد على مختلف السلطات الرسمية والمالية والادارية والتعليمية ، وتحويلها الى فروع تابعة لأجهزة المخابرات ، كما هي الحال في انظمة الحزب الواحد الحاكم باسم الدين او الطائفة او المذهب او القومية ، او الاممية .

الى كل لبناني حريص على بلده ووطنه ومستقبل اولاده واحفاده ، نقول مع الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو : " عندما يتخلى شعب عن الدفاع عن حرياته وعن حقوقه ، يصبح مؤهلاً لأن يكون مستعبداً." نريد من اللبناني ان يكون حراً وسيداً لا عبداً راضخاً ومستكيناً لمستبد اياً كان ، رغم انسداد الافق اليوم ، وملامح الاخطار الداهمة . لا نزال نأمل بيقظة وطنية تنتصر على كل ما عداها من ولاءات ، وتحقق للوطن والمواطن العزة والكرامة والحياة الحرة.

كمال جنبلاط اطلقها في 31 آذار 1951 ، فأنتجت الثورة البيضاء سنة 1952 ، لعل في التذكير افادة لمن يريد ان يعتبر :

"ان الشعب الذي لا يعي ان في مقدوره ان يبديل اوضاع بلاده وانظمتها ، وان يتحرر، عن غير طريق الانتقامات الشخصية والتحديات المغشوشة والاغتيالات وزرع القنابل ، هو شعب غير جدير بالحرية

وبممارساتها ، لا يستطيع ان يتحرر من مقومات الضعف والجبن ، وسيظل ابدأ مستترقاً لمملوك ، او مسيياً لمتنفذ متحزب رجعي ، او نعجة مسخرة لاقطاعي".

(مقال في جريدة الانباء في 31 آذار 1951)

## - مقال سياسي: البحر الأبيض المتوسط.. مسرح صراعات متعددة الأوجه - ناصيف حتي

ترداد أهمية البحر الأبيض المتوسط في الجغرافيتين السياسية والاقتصادية الدولية كما تدل على ذلك الأحداث والتطورات في المنطقة. فشرق المتوسط يعتبر ممرا بحريا أساسيا يربط الصين الشعبية بأوروبا كإحدى أهم الخطوات في مبادرة استراتيجية التمدد الصيني الدولي التي تعرف بمبادرة حزام واحد طريق واحد. وكانت إيطاليا أول دولة غربية وقعت عام ٢٠١٩ مذكرة تفاهم مع الصين الشعبية في هذا الصدد. ويلاحظ أيضا ازدياد الاهتمام الروسى عبر البوابة السورية بالتواجد في شرق المتوسط وإجراء مناورات في تلك المنطقة كرسالة أيضا على موقع تلك المنطقة في الأولويات الروسية، فيما التمرکز الغربى يحظى دائما بالأهمية ولو اختلفت هذه الأهمية أو اختلفت مقارنة التحديات بين دولة في لحظة أو أخرى.

ويشهد «المسرح المتوسطى» الكثير من التحديات المتداخلة والمترابطة: أولا هنالك صراعات ساخنان يتداخل فيها المحلى بالإقليمى والدولى فى كل من سوريا وليبيا ويزيد من تعقيداتهما الموقع الاستراتيجى الهام لكل من الدولتين. صراعات يغذيان ويتغذيان على التوترات والصراعات فى الإقليم.. ثم هنالك الصراع التاريخى التقليدى التركى مع اليونان وقبرص: صراع التاريخ والسياسة والاقتصاد والنفوذ، والذى شهد توترا مؤخرا مع دعوة تركيا لحل الدولتين فى قبرص (أو إقامة دولة قبرص التركية إلى جانب دولة «قبرص اليونانية») حسب الموقف التركى التاريخى. وما يزيد من حدة الصراعات فى المتوسط احتياطات الغاز الطبيعى الهائلة الموجودة فى هذا البحر والتي قدرتها بعض الدراسات إلى أنها بحدود ١٢٢ تريليون قدم مكعب إلى جانب بالطبع وجود كميات كبيرة من النفط، ويعكس إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط عام ٢٠١٩ هذا الاهتمام. ولا بد من التذكير فى هذا الصدد بالخلافات الهائلة بين دول المتوسط بشأن ترسيم الحدود البحرية بينها.

ويمثل «المتوسط» مصدر قلق أساسى للدول الأوروبية باعتباره ممرا للهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء فى أفريقيا عبر البوابة الليبية بشكل خاص. كما أن التغيرات البيئية والمناخية التى تلقى بثقلها على منطقة المتوسط بشكل كبير مقارنة مع مناطق أخرى فى العالم إذا لم يتم التعامل معها بفعالية، تحمل تداعيات خطيرة على اقتصاديات المنطقة، خاصة فى جنوب وشرق المتوسط. فهذه تزيد من حجم البطالة وتشكل بالتالى عنصرا طاردا للسكان وبالتالي للهجرة. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الوتيرة المرتفعة، كما أشرنا، لهذا التغيير المناخى بتداعياته السلبية مقارنة مع مناطق أخرى فى العالم.

من الأمور السلبية أيضا على التنمية الاقتصادية فى جنوب وشرق المتوسط عدم الاستقرار، وهو شرط ضرورى ولو غير كاف، الذى نتج عن الثورات والتغيرات التى حصلت فى العشرية الأخيرة من هذا القرن. كما أن الديمغرافيا الشابة فى هذه الدول، وهى سيف ذى حدين إذا ما أحسن توظيفها، ولم يكن ذلك بالممكن نظرا لما أشرنا إليه من تطورات شكلت أيضا عنصر ضغط آخر أو عنصر دافع للهجرة فى مجتمعات هذه الدول مما زاد من مستوى التوتر فى منطقة المتوسط. تطورات العشرية الأخيرة فى المنطقة، كما السياسة الإسرائيلية التى استمرت فى رفضها أى مقارنة جدية وواقعية لتسوية القضية الفلسطينية على الأسس والمرجعيات الدولية المعروفة، وذلك رغم تراجع موقع القضية الفلسطينية على جدول الأولويات فى المنطقة بسبب التطورات التى أشرنا إليها سابقا، ساهمت فى تعطيل أو شلل الدور الأساسى الذى كان على «الاتحاد

من أجل المتوسط» القيام به. الدور الذي كان وراء إنشاء الاتحاد عام ٢٠٠٨ وهو وريث الشراكة الأوروبية ومتوسطة (عملية برشلونة التي انطلقت عام ١٩٩٥) لتعزيز التعاون والشراكة ولو بسرعات وصيغ مختلفة ومتعددة في المنطقة المتوسطية. فالعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية في دول جنوب وشرق المتوسط يساهم بدوره في خلق فرص العمل ومحاربة آفة البطالة، إحدى أهم مصادر التوتر في هذه الدول، وبالتالي يساهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي في دول جنوب وشرق المتوسط. ويسجل للاتحاد من أجل المتوسط الأولوية التي يعطيها حالياً لقضايا البيئة والمناخ، الأمر الذي يشكل إحدى التحديات الأساسية في منطقة المتوسط، كما أشرنا سابقاً، من خلال إطلاق تقريره حول هذه المسألة في اجتماع وزراء البيئة مطلع الأسبوع الماضي في القاهرة حول هذا الأمر: خلاصة الأمر أن المتوسط منطقة تلوث بيئي كبير وصراعات سياسية بأسماء وأشكال مختلفة عديدة ومتعددة ومتشابكة.

## نشرت في أيضاً في جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 01 تشرين الثاني 2021

- مقال اقتصادي: إستقلالية البنك المركزي هي الحلّ وليس مجلس النقد – البروفسور نيكول بلوز بايكر

في كلّ مرّة يتقدّم فيها الشأن الاقتصادي والنقدي خطوة نحو حلّ مفقود بات موعوداً، تعود الأصوات المطالبة بإنشاء "مجلس نقد (Currency Board)" فتحاول أن تلو فوق صوت الكارثة. بالنسبة إلى أكثرية مؤيديه، يتعدّى مجلس النقد كونه تجربة قابلة للنقاش العلمي. فهو غالباً ما يرتقي بنظرهم إلى مرتبة العقائد التي يُهاجم معارضوها عبر التشكيك بمهنيّتهم حتّى الانحدار بهم إلى مصافّ الجهلة.

لا شكّ في أنّ لمجلس النقد نجاحات موثقة في العديد من البلدان التي اعتمدت فيها. إلا أنّ هذه النجاحات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باقتصادات هذه البلدان وحيثياتها الجيوسياسية وهي لا تتطابق مع واقع لبنان واقتصاده وخصوصيّته. في مقاربه لموضوع مجلس النقد، يُحدّد صندوق النقد الدولي شروطاً ثلاثة لضمان فاعلية عمله. يُشدّد الشرط الأوّل على ضرورة تأمين احتياطات كافية، في حين ينصّ الشرط الثاني على إقرار وتطبيق سياسات ماليّة تقيديّة (Restrictive Fiscal Policies) تحظى بدعمٍ سياسيٍّ واسع. أمّا الشرط الثالث فيركّز على أهميّة وجود نظامٍ ماليٍّ سليم. إنطلاقاً من هذه الشروط الثلاثة نسال: من أين للبنان الاحتياطات الكافية وهو لم يبقَ لديه إلا بضعة مليارات من الاحتياطي الإلزامي؟ أيّ قيمة "لا نهائية" (Infinite Value) ستعتمد لسعر الصّرف إذا ما وضعت حُفنة المليارات هذه أمام الكتلة النقديّة الهائلة والمُتزايدة من العملة المحليّة التي تُطبعُ تباعاً؟ من سيطبّق سياسات ماليّة تقيديّة تُخفّض الإنفاق الحكومي أو ترفع الضرائب؟ أو ليس من الأجدى الحدّ من التهرّب الضريبي وضبط الحدود ووقف الهدر قبل ذلك؟ عن سلامة أيّ نظامٍ ماليٍّ ومصرفيٍّ نسال في زمن التعرّب والهيمنة وغياب الاستقرار السياسي؟ إن كان لبنان لا يستوفي أيّاً من الشروط التي حدّدها صندوق النقد وهو آخر الفرص باعتراف الاغلبية، فكيف يُشكّل مجلس النقد حلاً يقبله الصندوق نفسه؟ هل يحتمل لبنان المزيد من التناقضات والجدل؟

من الممكن أن يكون مجلس النقد قد نجح في تأمين استقرار سعر الصرف في بلدان شهدت تحولات اقتصادية بنويّة. في بلدان أخرى، قام مجلس النقد على أنقاض المصارف المركزيّة فلم يُشكّل بديلاً، بل أصيلاً في غياب الأصل. أما في لبنان، فلن يكون مجلس النقد إلا صيغةً مُفخّخة تهدف أو تساهم في إلغاء دور المصرف المركزي الناظم للسياسات النقدية والداعم للسياسات الحكومية وللمصارف المتعثّرة. ليس عدم استقرار سعر الصرف أحد أسباب أزمة لبنان بل إحدى نتائجها، فكيف يكون مجلس النقد حلاً إن كان يُعالج النتائج ويغفل عن الأسباب؟ إن قيمة النقد مرتبطة بالإنتاج واستقرارها منوطٌ بالنمو. في سياقٍ آخر مُتصل نسأل عن التبعات الاجتماعية والهيكلية لكف يد المصرف المركزي كما عن هويّة وانتماء من سيُشكّلون مجلساً للنقد في بلد يُهدّد فيه قاضٍ في قصر العدل ويعيثُ فيه الفساد في الأرض فصولاً. يُشكّل التناغم، لا بل التواطؤ، بين السياسات النقدية والتوجّهات السياسية السبب الأساس الذي أدّى إلى تفاقم الأزمة اللبنانية وإلى تورُّط المصرف المركزي والمصارف في تمويل الفساد والعشوائية. الموضوع يبدو مُرتبطاً باستقلالية المصرف المركزي، التي تُمكنه من القيام بدوره، وليس بإلغاء السياسة النقدية عبر تثبيت مُحكم لسعر الصرف يفرضه مجلس النقد. إن استقلالية المصرف المركزي عن السلطة السياسية ضرورة لكبح جماح الحكومات المُتعاقة نحو المصالح والأهداف الضيقة بدون اتباعها من الإطار المؤسسي وعن السياسات الاقتصادية العامة للدولة.

تسمح الاستقلالية للمصرف المركزي أن يتبع قاعدة نقدية تُمكنه من تمويل النمو بعد أن يعتدّ معدل تضخُّم مُستهدف (Target Inflation Rate) يلتزم به. تُساعد هذه السياسة النقدية المُتبعّة على استقرار الأسعار عبر تحويل التوقّعات العقلانية (Rational Anticipations) إلى توقّعات جيّدة. يُمكن تقويم استقلالية المصرف المركزي على مستويات ثلاثة:

١- الاستقلالية العضوية (Organic Autonomy) ، وهي تُعنى بشروط ومدة تعيين الحاكم، المجلس والهيئات. تُشكّل وتيرة التناوب الوظيفي البعد الأكثر إثارة للجدل بين هذه المعايير. يُلحظ بعض النظريات وجود علاقة إيجابية بين مدة بقاء الحاكم في منصبه واستقلالية المصرف المركزي لناحية تحديده السياسات النقدية. تُعتبر نظريات أخرى أنّ امتداد فترة الحكم قد تعكس تواطؤاً ضاراً بين السياسات النقدية والسلطة السياسية.

٢- الاستقلالية الوظيفية (Functional Autonomy) ، وهي تُركّز على استقلالية الهدف (سعر الصرف أو أهداف السياسة النقدية)، وعلى استقلالية الوسائل (استخدام أدوات السياسة النقدية وفقاً للأهداف المحددة). تُجدر الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستقلالية الوظيفية والتضخُّم بحيث ساهم انتهاك هذه الاستقلالية في ما وصلنا إليه في لبنان من خسائر مالية واقتصادية.

٣- الاستقلالية المالية (Financial Autonomy) ، وهي تختصُّ بتحديد الوسائل المالية لتحقيق الهدف المنشود.

تبدأ رحلة تحقيق استقلالية مصرف لبنان بإطلاق ورشة تشريعية تعمل على الفصل بين السياستين النقدية والمالية بهدف جعلهما وسيلتين متكاملتين تحققان الاستقرار. تزامناً، يقوم المجلس النيابي بمراجعة شاملة لأحكام مواد قانون النقد والتسليف المتعلقة بإقراض الدولة ولا سيما المواد ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١. لا شك في أنّ العمل على ضبط ومراقبة (أو حتى إلغاء) المادة ٩١ من قانون النقد والتسليف يُشكّل مطلباً ذا بُعد وطني. فهذه المادة مكّنت الحكومات المتعاقبة من تمويل الدعم والفساد عبر اعتبارها جميع الظروف استثنائية الخطورة خلافاً لروحية النص القانوني وتفسيراته. نلقتُ إلى أنّ استقلالية المصرف المركزي لا بدّ من أن تُقابلها آليات رقابية تضمن الشفافية والمحاسبة. أشارت إحدى دراسات صندوق النقد الدولي نُشرت في العام ٢٠١٩ تحت عنوان "الشفافية والمحاسبة والاستقلالية في المصارف المركزية" إلى أنّ الاستقلالية والمحاسبة وجهاً لعملة واحدة. من ناحية ثانية اعتبرت الدراسة أنّ الشفافية هي بمثابة صلة وصل بين الاستقلالية والمحاسبة الديموقراطية.

لا بدّ للسياسية النقدية أن تترافق مع سياسة مالية تتبّع نهج القاعدة الذهبية للإنفاق (Golden Rule of Government Spending) تُربط هذه القاعدة الإنفاق بالإيرادات وتُحصّر الاستدانة بالاستثمار أو تُحدّد العجز بنسبة مُحدّدة من الناتج المحلي بما يشبهه، على سبيل المثال لا الحصر، ميثاق الاستقرار والنمو في البلدان الأوروبية. (European Stability and Growth Pact)

في النهاية لنا الحقُّ أن نسأل:

إذا كان صندوق النقد الدولي، وهو الملاذ التمويلي والإصلاحي الأخير للبنان واللبنانيين، يشدّد على أهمية استقلالية المصارف المركزية؛

وإذا كان الصندوق يُعتبر الاستقلالية عاملاً مهماً لاستقرار البلدان التي تسعى إلى الفصل بين سياساتها النقدية والتدخلات السياسية؛

وإذا كان بلدنا لا يستوفي أيّاً من شروط صندوق النقد نفسه بالنسبة إلى تشكيل مجلس نقد،

فما الحريُّ بنا أن نفعل؟

أستغني عن السياسة النقدية، وهي أحد جناحي السياسة الاقتصادية، بدّل تفعيلها؟

أنتحوّل من سعر الصرف الثابت، الذي يعتبره الجميع أحد أسباب المشكلة، إلى ما هو أثبت منه فصولاً؟

أُنشئ مجلس نقد أم ندخل استقلالية المصرف المركزي في صلب دستورنا؟

البروفسور نيكول بلوز بايكرهي أكاديمية وباحثة في الشؤون الاقتصادية. والبروفسور مارون خاطر هو أكاديمي وباحث في الشؤون المالية والاقتصادية.

## - دراسة قانونية: "معاً نستردّ الدولة" ... المبادرة الحل\* - النقيب ملحم خلف

أنا مواطنٌ- كسائر المواطنين- غاضبٌ مقهورٌ مُعذَّبٌ؛ كلُّنا نسمع أنين وجع اللبنانيين ؛ كلُّنا نشعر بهدير غضبيهم، وقد وصل صراخ وجعهم الى كلِّ أصقاع الأرض...  
يومَ يفشل المعنيون في إخراجنا من الأزمات، وإنقاذ ما تبقى من وطن وجمهورية وإنسانية؛  
يومَ تُهمّش مطالب الناس المُحقَّة، في إعادة تكوين السلطة والعبور الى الدولة: دولة القانون، دولة العدالة، دولة الحقّ والحقوق، دولة الإنسان؛  
يومَ تُحوّل دولة لبنان الكبير من دولة مشاركة في صوغ شرعة حقوق الإنسان الى دولة بوليسية أمنية منتهكة كلِّ أنواع حقوق الإنسان، ومُمتَهنة كلِّ أنواع الترهيب والتخويف والوعيد؛

يومَ يُعطّل عمل القضاء ويُعرقل الولوج للعدالة وتُحوّل أروقة قصور العدل والمحاكم الى مذبحه لاستقلالية القضاء، والى مهزلة الانحراف في تطبيق القوانين والاستتكاف عن إحقاق الحقوق؛  
يومَ تعود لغة الانتقام واستيفاء الحقّ بالذات وشرعية الغاب وعدالة القبائل؛  
يومَ يُضطهد القاضي النزيه الكفوء الباحث عن الحقيقة وحامي الحقوق؛  
يومَ يُهدّر مستقبل الناس وتضيع مدّخراتهم وودائعهم في المصارف، ويُمنع التدقيق المالي الجنائي، ويُعجز تواطؤاً عن مكافحة الفساد، ويُخفق في تسيير كلِّ القطاعات وفي تأمين الحدّ الأدنى من العيش الكريم؛

يومَ تُفجّر العاصمة بيروت وأجساد الأبرياء بأكبر جريمة مُركّبة في تاريخ الوطن، ولا يرفّ جفن، وتتعرّج مسارات القضية وتطمس الحقائق وتُغتال العدالة؛  
يومَ يصل الوضع الى ما نحن عليه، لينفجر في وجه الأبرياء على الطرقات، في متاجر المواد الغذائية، في الصيدليات، في المصارف، في محطات الوقود؛  
يومَ تُرفض كلُّ المبادرات للخروج من الأزمة الأخلاقية التي أوقعت بها البلاد؛  
يومَ ندخل زمن البؤس والذلّ والتفرد والاستغلال والسقوط؛  
يومَ يُلوح بالحروب والنقائل والفوضى؛

يومَ يفشل المعنيون في تأليف حكومة على قدر طموحات الناس، بل يتمّ استيلاء حكومة قيصيرياً، بعد 13 شهراً من الفراغ، أسسها مبنية على المُحاصصات والزبائنيّات والاستقطابات.  
يومها، اعلّموا جيداً أنّ لبنان الرسالة في عمقه الحضاريّ مستهدف.  
ونحن أبناء هذه القضية معنيون بتحريرها من مخالب الظلام، لنعيد بعضاً من نورها المخطوف في لحظة صمود، تمهيداً لشعلة يتوهج من خلالها لبنان الرسالة مجدداً.  
اللحظة الراهنة مأسوية.  
اللحظة الراهنة تستنزفنا.

اللحظة الراهنة تُراهن على ياسنا وقبولنا بقوى الأمر الواقع على كلِّ الأصعدة.  
لكنّ اللحظة التاريخية تنتظر تحركاً منا على مستوى القضية النبيلة التي ننتمي إليها.  
اللحظة التاريخية تترقّب أنّ نحاسب المرتكبين المجرمين في نهج قضائي لا تشوبه مزاجيات واستنساقيات واستزلامات واستقواءات وتطويغات وترهيبات وإغواءات.  
اللحظة التاريخية واعدة.  
نحن أمام وقفة ضميرٍ لنعلن أننا لسنا في انكفاءٍ عن الشأن العام من بابهِ القيميّ، بل نحن في مواجهةٍ مفتوحة.

استهداف المنظومة الحاكمة للثوابت التاريخية التي قام عليها لبنان على مدى مئة عام، يضعنا أمام خيار تاريخي في ترحيل أركان هذه المنظومة عبر إعادة تكوين السلطة لاسترداد الدولة.

إعادة تكوين السلطة بشروط أنها الراعية لحقوق الشعب اللبناني بأمانة الإنسان وأمنه. هنا في إعادة تكوين السلطة لاسترداد الدولة، معادلة دقيقة يجب أن نتحمل مسؤوليتها الجسيمة دون تردد بالتعاون مع كل القوى المجتمعية الحية.

لا مكان للتردد، وتدوير الزوايا.

لا مكان للخوف في هذه المواجهة المفتوحة بين من يريد للبنان أن يحيا في وجه من يستأسد في فكفكة أوصل العقد الاجتماعي الجامع.

نحن صمّمنا على النضال لأجل إنقاذ لبنان الرسالة.

ولأنّ اللبنانيين والبنانيين في حالة من اللاّ أفق، والدولة في انهيار كارثي، كان لا بدّ من مبادرة إنقاذية وطنية أساسها استرداد الدولة بإعادة تكوين السلطة في مسار دستوري ديموقراطي سلمي غير عنفي. فكانت المبادرة الإنقاذية الوطنية "معاً نستردّ الدولة"، لنقابات المهن الحرة والعائلات الروحية والجامعات والفاعليات الاقتصادية والهيئات العمالية بمساندة قوى مجتمعية، التي أعلن عنها في 23 تشرين الثاني 2020، لمناسبة استقلال 2020 في قصر عدل بيروت، قاعة الخطى الضائعة.

انطلقت في العام الماضي من نقابة المحامين في بيروت، وعُرضت في نقابة المحرّرين وتحصّنت بورشة عمل لنقابات المهن الحرة في نقابة المحامين في طرابلس، وتوسّع تحصيلها بالموازاة مع الجامعات، واستكمل تحصيلها مع العائلات الروحية كافة والفاعليات الاقتصادية والهيئات العمالية، لتواكب من ثمّ من قوى مجتمعية في التأكيد أنها ديناميّة مفتوحة للجميع. قاربت الأزمة بكلّ انفتاح على كلّ المكونات دون أيّ إقصاء لأحد، ورسمت خطوط خارطة طريق عملية سهلة التنفيذ لاسترداد الدولة وإعادة تكوين السلطة، على مرحلتين، نُعيد نشر مضمونها:

### في المرحلة الأولى:

إلحاحية تشكيل حكومة، فاعلة، هادفة، عادلة، موثوق بها من مستقلين متخصصين بصلاحيات تشريعية محدودة ومحدّدة ضمن مهلة زمنية محدّدة على أن يكون في سلّم أولوياتها:

أولاً: إقرار بدء تنفيذ خطة إنقاذية مالية- اقتصادية- اجتماعية تقوم على الأسس التالية:

أ- تعزيز الحماية الاجتماعية للشعب اللبناني بإقامة شبكة أمان اجتماعية على مستويات أربعة: التربية، الصحة، الغذاء والشيخوخة.

ب- تحقيق العدالة في قضية تفجير مرفأ بيروت.

ج- تنفيذ خطة وطنية لمكافحة جائحة كورونا ومفاعيلها والحدّ من انتشارها، والتنسيق في ما بين وزارات الصحة، التربية والداخلية، ونقابتي الأطباء في بيروت وطرابلس، ونقابة الممرضات والممرضين، ونقابة المعالجين الفيزيائيين، وتوحيد الرؤية والخطوات الضرورية في مواجهة هذه الجائحة.

د- إطلاق مسار الإصلاحات الفورية البنوية والقطاعية واتخاذ التدابير الآيلة إلى إقامة نهج جديد لمناهضة كلّ أشكال الفساد في الحياة العامة، وعلى سبيل المثال:

• مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية.

• مواجهة أزمة الكهرباء وتحلّل البنى التحتية.

• وقف الهدر.

• إقرار قانون استقلالية القضاء.

• تحصين وتفعيل التدقيق الجنائي في كلّ المؤسسات العامة والمصالح المستقلة في القطاع العام، بما فيها مصرف لبنان.

• إصلاح مسار إتمام المناقصات في القطاع العام.

• صون الحريات الفردية والعامة وحرية الإعلام.

## ثانياً- في إعادة تكوين السُلطة:

- أ- تنطلق بإقرار قانون مجلس شيوخ بحسب ما ورد في الدستور، وذلك لتوفير ضمانات للعائلات الرُوحية اللبنانية من ناحية، وتنفيذ الانتخابات النيابية من القيد الطائفي والمذهبي من ناحية أخرى، بما يوائم بين حماية الخصوصيات الطائفية والمذهبية بالمعنى الحضاري ويفتح السبيل نحو جمهورية المواطنة. (وقد تمّ الانتهاء من مشروع متكامل تمّ وضعه من قبل أخصائيين جامعيين).
- ب- إقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، على أن يتمّ تعميق النقاش في هذا التحول، بما يُطمئن اللبنانيين إلى أنّ خصوصياتهم الطائفية والمذهبية مصنونة لكن ضمن سقف المواطنة الفاعلة. (قيد الدراسة).
- ج- إجراء انتخابات نيابية وانتخابات مجلس الشيوخ في اليوم نفسه.

إنّ المرحلة الأولى هذه تؤمّن تشكيل سلطة نظام المجلسين بما يُعيد الانتظام العام إلى تطبيق مندرجات الدستور في خطوة مؤسّسة نحو دولة المواطنة وجمهورية الإنسان.

## في المرحلة الثانية:

- قيام مجلس نيابي منتخب خارج القيد الطائفي والمذهبي وإنشاء مجلس الشيوخ في المرحلة الإنقاذية الأولى يؤمّن تشكيل حكومة جديدة تتولّى ثلاث مهمّات أساسية:  
أولاً- استكمال تحصيل تطبيق الإصلاحات البنويّة والقِطاعية مع تدعيم الخطة الإنفاذية الماليّة-الاقتصادية-الاجتماعية المُلحة.  
ثانياً- إنفاذ اللّامركزية الإدارية مع إنشاء صندوق وطني تعاضدي تنموي ما بين المناطق من ضمن سياسة عامّة متكاملة تُبقي روابط وحدة الوطن.  
ثالثاً- إقرار قانون أحزاب على قاعدة وطنية غير طائفية.  
إنّ هاتين المرحلتين تؤمنان استعادة بنيان الدولة وتسمحان، من خلال قيام مؤسساتها، بإعادة تكوين السُلطة على قواعد دستورية ديموقراطية سلمية تستقيم معها الحياة العامة، وتؤسّسان لخيارات استراتيجية برؤية وطنية جامعة واضحة على كلّ المستويات، لنُنهض معاً وطن "العيش الواحد" المبني على التعاضد مع كلّ ما تحمله هذه الرّمزية من سمات فاعلة في الوجدان العالميّ.

إنّ مبادئ هذه المبادرة، بقدر ما هي تطبيقاً لمندرجات الدستور ومقرونة بخطواتٍ عملية واضحة المعالم وسهلة التنفيذ، فإنها بالقدر نفسه على حجم أوجاع الناس وآمالهم.  
وإنّ مبادئ هذه المبادرة تبقى مفتوحة للنقاش البناء بما يطمئن كلّ الهواجس، فلا مسلمات إلا إنقاذ لبنان والعيش الواحد فيه. أمّا المطلوب فواحد: أصحاب الإرادات الصلبة لتنفيذها!

من المصيري، في لحظتنا هذه، أن نعود الى هذه المبادرة، وأن نقاش مضمونها، في الوقت الداهم، لتحسينها على المستويات كافة، وأن نقوم بتحسينها من خلال نشر تبنيها من أكبر عددٍ من الناس ومن القوى المجتمعية الحيّة، وأن نسعى بشتّى الطرق لفرضها على المعنيين.  
"معاً نستردّ الدولة" هي المبادرة الحلّ.

**\*نشرت أيضاً في جريدة النهار بتاريخ 2021/10/11**

- دراسة اقتصادية: 6.7 مليارات دولار في الطاقة المتجددة يمكن أن تحلّ أزمة الكهرباء - موريس  
متى - نشرت في جريدة النهار في 2021/10/19

في العام 2018 حدّثت الحكومة اللبنانية عبر وزارة الطاقة والمياه خطة عملها الوطنية للطاقة المتجددة لتلحظ الوصول الى هدف تأمين نسبة 30% من حاجات لبنان من الكهرباء بحلول 2023 من خلال مشاريع للطاقة المتجددة تشمل الإنتاج من الرياح والطاقة الشمسية.

يعاني لبنان حالياً أسوأ أزمة كهرباء في تاريخه، حيث لا تتخطى التغذية بالتيار الـ 3 ساعات حداً أقصى يومياً، فيما تعاني معامل الإنتاج وشبكات التوزيع أعطالاً بالجملة تهدد دخول البلاد في أي لحظة في العتمة الشاملة، خصوصاً في ظل أزمة نقص الفيول والعملة الصعبة لتمويل الصيانة. أمام هذا الواقع المرير تعود الى الواجهة أهمية التركيز في المرحلة الراهنة على تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستثمار بالطاقة البديلة والمتجددة، في وقت كانت الخطة الوطنية للطاقة تضمنت عند وضعها التكنولوجيات الأساسية التي يجب العمل عليها ومنها الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، والطاقة الشمسية لتسخين المياه، إضافة الى الطاقة التي يتم إنتاجها من الرياح والطاقة المائية والهيدروكهربائية المائية، وطاقة حرارة جوف الأرض، وكل ذلك للوصول الى ان تمثل الطاقة المتجددة نحو 12% من الطاقة الإجمالية في لبنان مع حلول 2020. وفي تقرير صدر عن المركز اللبناني لحفظ الطاقة العام الماضي بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) ووزارة الطاقة والمياه، ان متوسط كلفة توليد 4214 ميغاواط من الطاقة المتجددة في لبنان يبلغ نحو 6.7 مليارات دولار، على أن تتكون هذه الطاقة من مصادر عدة هي:

الطاقة الشمسية 2500 : (Solar PV) ميغاواط بكلفة 2.6 ملياري دولار.

الرياح: 1000 ميغاواط بكلفة 1.8 مليار دولار.

الطاقة المائية 601 : (Hydropower) ميغاواط بكلفة 1.9 مليار دولار.

الغاز الحيوي 13 : (Biogas) ميغاواط بكلفة 50 مليون دولار.

الطاقة الشمسية المركزة 100 : (CSP) ميغاواط بكلفة 309 ملايين دولار.

في هذا السياق، يعتبر الباحث في مجال الطاقة في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت مارك أيوب ان شبكة الكهرباء تنهار نتيجة إنتاجها ما بين 500 و600 ميغاواط فقط معتمدة على مصدر واحد هو الفيول العراقي، فيما يغيب عن المعامل أي صيانة دورية بسبب الحاجة إلى العملة الصعبة. وفي ظل الازمات المتلاحقة والتهديد بالعتمة الشاملة وشح الفيول المتواصل، لا يمكن إلا اللجوء نحو الطاقات المتجددة في المرحلة المقبلة من ضمن رؤية شاملة للقطاع، من خلال الاعتماد على طاقتي الشمس والرياح كجزء لا يتجزأ من المزيج الطاقوي للبلاد.

في استطلاع سريع أجراه معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، بين تموز وآب 2021 وشمل 20 شركة تعمل في مجال الطاقة الشمسية، تبين أنها تلقت ما بين كانون الثاني وتموز نحو 6700 طلب لتركيب نظام طاقة شمسية، أي بزيادة تصل إلى 3-5 مرات الطلب المسجل في 2019 لكل شركة. وبحسب الاستطلاع، يشير أيوب الى انه من أصل 6700 طلب، فقط 516 منها أبصرت النور، أي ما نسبته 7.7% والسبب يتعلّق بأن كلفة هذه الأنظمة المسعّرة بالدولار النقدي مثّلت عاملاً سلبياً في انتقال الطلبات إلى مرحلة التنفيذ. أما القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشاريع الـ 516، فهي تقدّر بنحو 7.75 ميغاواط. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على مشاريع الطاقة الشمسية كان مقدراً في السنوات الماضية، بحسب التقرير السنوي الصادر عن المركز اللبناني لحفظ الطاقة، على النحو الآتي:

56.37 ميغاواط في 2018، و78.65 ميغاواط في 2019، و89.84 ميغاواط في 2020. لكن أيوب يتوقّع أن يكون الطلب المسجل في 2021 هو الأكبر نظراً الى الإقبال المطرد عليها في ظل تنامي المخاوف من فقدان كهرباء الدولة وتدني قدرات المولدات بسبب شح المازوت.

كما يعتبر أيوب ان الكثير من المستثمرين من الدول والجهات المانحة عبّرت في مناسبات عدة عن اهتمامها بالمضي قدماً بمشاريع كهذه تعزز إنتاج الطاقة المتجددة، ولكن الأهم هو توصل لبنان الى اتفاق شامل مع

صندوق النقد الدولي حول برنامج تمويلي يلحظ في جزئه الاصلاحى ملف الطاقة والكهرباء وكيفية التعاطي مع هذا القطاع في المرحلة المقبلة واستقطاب شركات عالمية للدخول كمستثمرين فيه شرط تأمين الارضية الاستثمارية المناسبة. فالاهم بالنسبة الى الدول المانحة والمستثمرين الدوليين هو تأمين ارضية مستقرة للاستثمار ودعم القطاع على ان تؤدي هذه الخطة في حال نجاحها الى حلول ذات مردود سريع ومستدام، لناعية زيادة ساعات التغذية بالكهرباء. أما تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة بالنسبة الى الأفراد والمؤسسات ومنها المصانع والمنازل والشركات وغيرها، فيعتبر ايوب ان الاعتماد حالياً على الطاقة الشمسية يخفف الازمة مع ضرورة التركيز على النوعية الجيدة للمعدات، كما التفكير بمصادر تمويل تحفز المواطنين على الاستثمار في الطاقة المتجددة.

منتصف العام 2020، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تقريراً أشار الى قدرة لبنان على توفير 30% من الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وتوفير 249 مليون دولار سنوياً في المتوسط وذلك بشكل رئيسي من خلال توفير استيراد الفيول المطلوب لمعامل إنتاج الكهرباء. فلبنان يمتلك موارد طاقة متجددة كثيرة يمكن استغلالها بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويبلغ إجمالي قدرة الطاقة المتجددة والمركبة مجتمعة والتي يمكن إنتاجها 350 ميغاواط، إستناداً الى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وتتضمن 286 ميغاواط من مصادر الطاقة الكهرومائية و7 ميغاواط من مكب النفايات، اضافة الى توليد 56.4 ميغاواط من الطاقة الشمسية.

تعهد لبنان خلال قمة كوبنهاغن للتغير المناخي في العام 2009 إنتاج ما نسبته 12% من حاجاته في مجال الطاقة من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، اي الطاقة الشمسية وضغط المياه والرياح وغيرها. وقّع مصرف لبنان في العام 2010 مذكرة تفاهم للتعاون التقني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف إطلاق، وإنجاح، المبادرة الوطنية لتفعيل الطاقة والطاقات المتجددة. (NEEREA) يومها أطلق مصرف لبنان هذه المبادرة من خلال تعميم أصدره في تشرين الثاني 2010، يتضمن آلية تمويل تتيح للمصارف، عن طريق إعفائها من الاحتياط الإلزامي، تمويل مشاريع توفير الطاقة والطاقات المتجددة والأبنية الخضراء بمعدلات فائدة تراوح ما بين صفر وواحد في المئة، وبفترات تمويل طويلة الأمد تصل إلى 14 سنة. وخصص مصرف لبنان قروضا مدعومة بقيمة إجمالية قاربت الـ 150 مليون دولار لتمويل مشاريع الطاقة البديلة للقطاعين العام والخاص بفائدة 0.3% على 10 سنوات. وفي العام 2010، أطلقت وزارة الطاقة والمياه برنامج دعم سخانات المياه الشمسية بالشراكة مع مصرف لبنان، بهدف الوصول إلى "سخان مياه شمسي لكل منزل"، نُفِّذَ هذا المشروع يومها من خلال قروض عبر المصارف بفائدة صفر في المئة وبفترة سداد لغاية خمس سنوات، مع امكان حصول المقترض على منحة من وزارة الطاقة عبر مصرف لبنان بقيمة 200 دولار لكل سخان شمسي موافق عليه من المركز اللبناني لحفظ الطاقة LCEC التابع للوزارة.

اليوم، تعود الى الواجهة أهمية تحفيز إنتاج الطاقة المتجددة في ظل أزمة الكهرباء التي يعاني منها لبنان في الوقت الذي يبحث عن أي مصدر لتمويل المشاريع في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها. وتؤكد مصادر مصرف لبنان ان قرار استخدام الاموال التي وصلت الى البنك المركزي مقابل حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد، لا يمكن للمصرف ان يستخدمها الا بالتنسيق مع الحكومة، خصوصاً ان هذه الاموال لا يمكن إقراضها، بل يجب استخدامها في الاولويات التي ينصح صندوق النقد باعتمادها. أما بالنسبة الى اعادة تفعيل القروض المدعومة للطاقة المتجددة، فهذه الخطوة يجب ان تأتي ضمن خطة شاملة تساهم في تمويلها جهات دولية او دول مانحة او صناديق خضراء، لكون الامكانيات الحالية للمركزي لا تسمح له بالشروع بأي قروض ميسرة، فالاولوية حالياً هي للأدوية والمحروقات والمستلزمات الطبية والقمح، وبالكاد يمكن تأمين العملات الصعبة لتمويل استيرادها. ولكن، تعود المصادر لتؤكد ان أي اتفاق مع صندوق النقد قد يفسح في المجال امام لبنان للحصول على تمويل إضافي لهذا النوع من القروض.

- آراء ومواقف

- الإصلاح في نظرنا لا يتجزأ

"نحن نطالب بانقلاب شامل في كل المؤسسات والبيادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية والروحية، لأن الإصلاح في نظرنا لا يتجزأ.

نحن نتبنى مبادئ التطور الشامل واهدافه لان ذلك في طبيعة الانسان ، والتقدم الذي هو بدوره مظهرية الحياة . لذا نطالب بانقلاب شامل فهذا ما نراه من الاهداف التي ينزع الى تحقيقها التيار الحي في المرحلة المقبلة من التاريخ . وهي تشكل انقلاباً بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وهو كل شامل في بنيانه لانه كل معنوي لا ينفصل في اجزائه عن الاجزاء الاخرى في مختلف مستوياته . "

(المرجع : كتابه "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها ص. 291")

- المطلوب ان نتوحد جميعنا في مفهوم للوطن اللبناني

"لبنان جسر وممر وصلة بين الشرق والغرب. بين حضارة اوربا وحضارات العرب وآسيا . هذا المفهوم للقضية اللبنانية كان ولا يزال عقبة تحول دون توحيد مفاهيم الشعب اللبناني للوطن وللدولة لانه كرّس واقع اللغتين والحضارتين والاستقطابين والقوميتين والدينيين والشعبيين .

لا يقوم وطن على حافتي جسر ، وعلى فاصل ، وعلى ممر ، وعبارة الجسر موضع لتلاقي بلدين وقوميتين وشعبيين ، ولا يشكل قاعدة مكانية وزمانية لدولة ولأمة... ولا يبني بيت لجماعة على قارعة طريق عامة.

المطلوب ان نتوحد جميعنا في مفهوم للوطن اللبناني وللشخصية اللبنانية متصلاً اتصالاً وثيقاً بالوطنية العربية والقضية العربية ، ومنبتقاً منها جغرافياً وتاريخياً.. نريد لبنان وطناً عربياً وكياناً مستقلاً ودولة علمانية حديثة ، لان العلمانية هي شرط اساسي لبقاء لبنان وضمأن وحدة بنييه."

(المرجع: كتابه: "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها " - ص. 78)

- من اقواله

- الى الذين باعوا نفوسهم نقول: "لكم رأيكم في الحياة ولنا رأينا"

في هذا البلد اللبناني فئة من الناس عشعش في نفوسها مركّب النقص، مركّب الضعف والخوف ، الى عدم الثقة بنفوسهم وبحقيقتهم وببلادهم وبحياتهم كبشر ، فأضحت آمالهم وآلامهم معلقة على هذه الدولة او تلك ، ومشروطة بانتصار هذا الفريق ، او ذاك الفريق ، كأن عهد الانتدابات لم ينقض بعد ، او كأن مصير المعركة الحقيقي - معركة الانسان - لن يتقرر في النهاية في بلادنا ، في شعوبنا ، في نفوسنا... كان النصر سنستعيره، او سنستجديه كالشحاذين المعوزين المتطلبين لقمة العيش على مائدة السلطان والمال ، من على مائدة الاسياد في هذا المعسكر او ذاك ، في هذا المحور او ذاك.

الى هؤلاء نقول : لكم رأيكم في الحياة ولنا رأينا... نحن نقبل ان يكون لكم رأي، وانتم لا تقبلون ان يكون لنا رأي والفرق بيننا وبينكم اننا نؤمن بالديموقراطية الحقيقية . نؤمن بالحق وبفعاليته في المعركة الانسانية وفي كل معركة على وجه الارض... وانتم تتوهمون مضللين في متاهات المكيفيلية الرأسمالية او الماركسية . تقولون بما لا تفكرون . وتأتمرون بما لا تقررون ، تسخرون الوسيلة في سبيل الغاية ، وتحاولون بلوغ شاطئ السعادة للأفراد وللشعوب عن طريق الشر والحقد وخيانة الذات ، ولا تدركون ان الشر يجلب الشر، والحقد ينمي الحقد وخيانة الذات ، وان الخيانة تعمر بالخيانة ، وان السعادة التي تلوحون بها امام الشعوب الجاهلة ستكون بفضل ماكيفيليتكم كراهية دائمة ، واستغلال شائن لجهد الانسان وكرامته... فاذا بأفضل النيات والغايات والمبادئ تتحول بين ايديكم الى صنمية جديدة او الى عبودية جديدة.

(المرجع: كتابه "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية" - ص. 98)

#### ● الذهنية السياسية اللبنانية

في مواجهتنا للواقع السياسي اللبناني نشعر اننا نواجه سداً او حاجزاً او مستنقعاً من ترويج الاخبار والشائعات ومن المصالح الخاصة ومن صغائر الاعمال ومن تفاهات التوجهات ومن روح الوقيعة والدس والخداع ومن مآسي الكسل في الواجب والتقاعد عن فعل الحق. كأن الطبع اللبناني المتغلب على السياسة ثنائي وازدواجي في اصلته ومنذ بروز تكوينه... ولعل دراسة تاريخية لواقع السياسة اللبنانية تظهر لنا ، عبر التجربة الادارية الطائفية اسباب هذا الازدواج ، وهذا الانحطاط في السياسة اللبنانية .

ففي هذا البلد لا توجد اشياء صريحة ، كأن الانسان يضمن شيئاً ويقول شيئاً ويفعل شيئاً اخر .

النظام التجاري ونموه العاجل وتكوينه للقطاع الاهم من الاقتصاد اللبناني طبع بتجربته المصلحية والانتهازية خلق السياسة اللبنانية فوق ما كانت عليه من ازدواجية وتخلف وادخل كانت فساد المصالح الفردية وفساد المال الى السياسة اللبنانية .

كما استمر النظام السياسي اللبناني ونظام الزعامات الفردية وتنظيم شبكات المصالح ، يمعن تهديماً في الاخلاق السياسية الى ان وصلنا الى حالة من الثورة المعنوية على النظام خصوصاً في صفوف الطلاب والشباب والعمال.

(المرجع: مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1971/12/31)

#### - مطالب ومشاريع اصلاحية : هذا ما نريده ضمناً بلبنان

"ان ما نريده هو تبديل وجه لبنان الطائفي ، وتوجيه مؤسساته وانظمتها وذهنية شعبه الى تكوين وطن ودولة وفي سبيل ذلك نريد تحقيق ما يلي:

1- تطبيق مشروع "من اين لك هذا؟" من قبل المحاكم المختصة بحق الرؤساء والوزراء والنواب السابقين وموظفي الادارة العامة ، لان ذلك هو الوسيلة لاعادة هيبه الحكم والقضاء على الرشوة المستحكمة في اجهزة الدولة .

2- احالة تحقيقات هيئة تفتيش الدولة على القضاء وهي تتناول رؤوساً كبيرة سابقة من موظفين ووزراء ورؤساء سابقين

- 3- وضع ميزانية خاصة للتخصص العالي يرصد معظمها لفائدة الفئات المتخلفة اجتماعياً وعلمياً. وانشاء جامعة لبنانية وطنية ، تدرس جميع العلوم والفنون ، وانشاء مدارس ثانوية ومهنية في المناطق.
  - 4- وضع ميزانية خاصة للمناطق المتخلفة بغية المساواة بينها وبين المناطق المتقدمة في حقل الازدهار والعمران.
  - 5- انشاء مستشفيات في المناطق ، وتطبيق الضمان الصحي الاجتماعي
  - 6- تحقيق اللامركزية الادارية والمالية والثقافية على اوسع نطاق ممكن.
  - 7- انشاء محكمة عليا تهيمن على القضاء وتبحث في دستورية القوانين والقرارات والتصرفات العامة
  - 8- تأميم استيراد الادوية ."
- (المرجع: كتاب "دعوة الى الوطن عبر مؤتمرات ولقاءات ومواقف" - الجزء الاول - صفحة (64)

#### - رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تتذكر الشيخ عبدالله العلايلي بعد ربع قرن على رحيله

بعد ربع قرن على رحيله، تتذكر رابطة اصدقاء كمال جنبلاط مع الاستاذ سليمان بختي ، الشيخ عبدالله العلايلي الذي رافق المعلم كمال جنبلاط في مرحلة تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي وشارك في وضع ميثاق الحزب.، وتنتشر المقال الذي كتبه سليمان بختي عنه في جريدة النهار بتاريخ 2021/10/6

#### ربع قرن على رحيل الشيخ عبدالله العلايلي: مفتي القلب والعقل والإصلاح واللغة - سليمان بختي

مضى على رحيل الشيخ عبدالله العلايلي (1914-1996) ربع قرن ولا يزال حضوره وازناً في الثقافة العربية، ويشار بالبنان إلى عمق بيانه وأفق انفتاحه وأهمية دوره. أذكر زيارتي الأولى له في منزله في حيّ البطريركية في بيروت عام 1993. ما كدت أصدق أن هناك يسكن الأسطورة. وآتت لصورة في ذهن أو بال أن تضاهي الأسطورة. أذكره في جلسته الهادئة متربّعاً أمام طاولته الصغيرة. كأنه راهب في صومعة، وإمام في محرابه أو زارع ورد في حديقة لا تفنى. والكتب مزدانة حوله. وفي داخله جذوة مشتعلة تجري وتبحث وتسبق وتضيء الجهات. قنديل طافح بالضوء ومقيم على دربة النور.

قصده لحوار خاص لكتابي "إشارات النص والإبداع" (1995) كانت صحته تتدهور وتستقيم وأحياناً يصعب عليه النطق. لا يفوته إذا لم تسعف الذاكرة أن يشير إلى الكتاب المرصوف على هذا الرف أو ذاك وإلى الفصل وأحياناً الصفحة. رغم مرضه ونوبات السعال أصرّ على متابعة الحوار، ولم يبخل، وعلى تسديد أجوبته باكتناز وإيجاز مستهدفاً المعنى. كان "شيخنا" كما اعتدنا مخاطبته لا يتحرج من السؤال أو الموقف أو الشخص أو التاريخ. اذكر سؤالاً الأول كيف تعثرت في صياغته وهو عن علاقة الفكر واللغة،

وهل يمكن نشوء حالة تفكير معينة خارج اللغة؟ كان جوابه مثل رد الفعل: "مقوم إن إمكان التفكير يستند إلى اللغة التي تستخدم في إبراز عناصر الفكر، ففرض إنسان بدون لغة معناه فرض إنسان بلا تفكير."

هذا الشيخ العلامة الأزهرى الأديب المفكر الشاعر اللغوي كيف كانت رحلته في محطاتها ومعالمها ومواقفها وآمالها وخيباتها؟

ولد الشيخ عبدالله العلايلي في 2 تشرين الثاني 1914 في حي شعبي بجوار سوق البازركان في بيروت. والده كان يعمل في تجارة المحاصيل الزراعية. درس في طفولته لدى الكتّاب. وفي سنة 1920 أدخل إلى مدرسة الحرش المقاصدية. وبعد أربعة أعوام سافر إلى القاهرة والتحق بالأزهر وكان من أساتذته الجيزاوي والمرصفي وبخيت وشاكر والدحوي. وتخرّج في الأزهر عام 1935 وقفل عائداً إلى بيروت عام 1937. ثم رجع إلى القاهرة منتسباً إلى كلية الحقوق حتى العام 1940 حين اضطرتته الحرب العالمية الثانية للعودة إلى لبنان. وكتب عن تلك المرحلة مذكرات عنوانها "أعوام في مصر"، حيث تأثر بالتيارات السياسية ومنها تيار النزعة الإسلامية الهادفة إلى إيقاظ الشرق وتجديد الإسلام. تأثر بأفكار الوطني مصطفى كامل الاستقلالية وأفكار جمال الدين الأفغاني الداعية للوحدة الإسلامية والإصلاح الديني والاجتماعي. أصدر العلايلي قبل مغادرته مصر كتاباً جاحظي النكهة بعنوان "أدباء وحشاشون" (1930) صوّر فيه واقع المجتمع المصري في طبقاته المختلفة. نشط العلايلي في إنشاء "عصبة العمل القومي" اليسارية الاتجاه. وإزاء الواقع المثخن بالانقسامات السياسية والطائفية دعا إلى وعي قومي من خلال سلسلة مقالات نارية جمعها في كتاب بعنوان "إني اتهم" (1940)، وفي العام 1941 أصدر كتابه "دستور العرب القومي". تابع العلايلي نشاطه السياسي مؤيداً حزب "النداء القومي" وشعاره وحدة الأمة العربية وحفلة مقالاته في ذلك الوقت بالتنديد بالانتداب الفرنسي وأساليبه القمعية مثيراً الشعور الوطني في نفوس الشباب. عام 1947 شارك العلايلي في نشاط "كتلة التحرر الوطني" التي نادى بإصلاح سياسة الحكم. وواظب على كتابة مقالات صحافية في "كل شيء" تحت عنوان "شيء صريح".

عام 1948 شنّ العلايلي في كتاباته حملة شعواء على التخاذل العربي الذي أدى إلى نكبة فلسطين ومكّن الصهاينة من اغتصابها وتشريد شعبها. عام 1949 أنشأ السياسي اللبناني كمال جنبلاط الحزب التقدمي الاشتراكي وكان العلايلي من المؤسسين وشارك في كتابة البيان التأسيسي للحزب. وسعى جاهداً إلى الجمع بين هذا الحزب وحزبي النجادة والكتائب في سبيل تجاوز الطائفية وتحقيق التقدم والوحدة. لم يستمر العلايلي زمناً طويلاً في الحزب لكنه لبث محتفظاً بصداقته لجنبلاط والحزب. عام 1951 ومع تأسيس جمعية "أهل القلم" كان العلايلي في طليعة مؤيديها. واصل كتابة مقالاته التحذيرية في "كل شيء" و"بيروت المساء" و"النهار" كما اتخذ له منبراً آخر في الجامع العمري في بيروت أيام الجمعة. ولما شغل منصب الإفتاء عام 1952 طالبته الهيئات بترشيح نفسه ففعل وحاربه السلطات خوفاً من نهجه الإصلاحية ووضعته أمامه العراقيل ففاز منافسه الشيخ محمد عليا بأكثرية ضئيلة. كل ذلك لم يثبط همته فاستمر في الكتابة والخطابة وواصل تأليف معجمه الذي ضمّ أربعة أجزاء وأصدره عام 1954.

في تلك الفترة توثقت علاقاته مع "حركة أنصار السلم" اليسارية الاتجاه وكانت تضم المفكر رفيف خوري، فآتهم بالانتساب إلى الحزب الشيوعي وأطلق عليه لقب "الشيخ الأحمر". علماً أن مقالاته في "الطريق" و"الثقافة الوطنية" شددت على المبادئ الإنسانية والعدالة الاجتماعية ومغبة استغلال الإنسان للإنسان. بقي همّه اللغوي وتحديث العربية يلازمه فانكبّ على وضع قاموس أطلق عليه اسم "المرجع" وكان يردّد "لغة بدون قاموس دولة بدون دستور". ولكنه ما استطاع أن ينشر من المرجع سوى الجزء الأول ووقف عند حرف الجيم.

نال في بداية السبعينات جائزة تقديرية من جمعية "أصدقاء الكتاب". وأصدر عام 1972 كتابه "الإمام الحسين". ومع اندلاع الحرب في لبنان عام 1975 عمد العلايلي إلى توجيه كتب مفتوحة إلى زعماء الأحزاب يدعوهم فيها إلى التعقّل ووآد الفتنة، وإلى الملوك والرؤساء العرب لإنقاذ لبنان.

وكتب شعراً: "أسعفوه جمعوا أوصاله/ قبل أن يضحى بقايا مومياء."

أصابته الخيبة من تدهور الأوضاع فكتب "قصائد دامية الحرف بيضاء الأمل من اجل لبنان" (1977). وفي العام 1978 أصدر "أين الخطأ" ومعه عبارته الأثيرة "ليس محافظة التقليد مع الخطأ، وليس خروجاً التصحيح الذي يحقق المعرفة" فهاجمه أهل التقليد واتهموه بالهرطقة ودعوا إلى محاكمته ومنع كتابه من دخول بعض الدول العربية. واللافت أن الكتاب نفسه أعيد إصداره عام 1992 فانتشر بشكل واسع وبلا أي احتجاج.

عام 1992 صدر كتابه الأخير "من أيام النبوة - مشاهد وقصص" وكانت حالته المرضية تتفاقم حتى جاد بنفسه الأخير في العام 1996. نذكر من آثاره: "مقدمة لدرس لغة العرب" (1938)، "أشعة من حياة الحسين" (1939) و"إني اتهم" (1 و2) (1940)، "تاريخ الحسين" (1940)، "المعري ذلك المجهول" (1944)، "مثلهن الأعلى خديجة" (1948)، "المعجم" (1954)، "العرب في المفترق الخطر" (1955)، "المرجع" (1963)، "الإمام الحسين" (1972)، "مقدمات لا محيد من درسها جيداً لفهم التاريخ العربي" (1994)، "أدباء وحشاشون" (1939)، "رحلة إلى الخلد" (قصيدة من 1500 بيت فقد أكثرها سنة 1939)، عدا الكثير من المقالات في الصحف والدوريات التي لم تُجمع أو تُنشر في كتب.

تميز العلايلي بالانفتاح على كل فكر وكان يقول: "أنا سمح مع كل فكر وإن كان مناقضاً لما اعتقد، حتى لو كان فكراً هداماً. يهمني الفكر لذاته من أي مصدر فلا ربيع بدون شتاء، أي لا رونق زهر بدون عاصفة".

ودعا إلى أدب يكون مرآة الحياة ويوجه المجتمع نحو العدالة الحقّة والحريّة والحيز العام بأسلوب جميل. تأثر العلايلي بأساتذته بالأزهر وبالمصلح الكبير جمال الدين الأفغاني وكان يستشهد بكلمته المأثورة "أفضل الفضائل قول كلمة حق في حضرة سلطان جائر". وتأثر بتلميذ الأفغاني محمد عبده وكذلك برائد النهضة شبلي الشميل كما تشبع بقراءة القرآن والحديث الشريف ونهج البلاغة وأدب الجاحظ وأبي العلاء والاطلاع على الفكر الماركسي. توقف بإعجاب بما أنجزه العلماء اللغويون لتطوير اللغة العربية وخصوصاً البساتنة وإبراهيم اليازجي والشدياق.

لثبت علاقة العلايلي باللغة علاقة حيّة. واذكر جوابه الجميل حول لغة الضاد متسانلاً: "لماذا لا يقولون لغة الصاد أو الطاء؟ وتبين لي بعد التمحص والتتبع أن المعنى الحقيقي بضاد يضيد وهو يائية العين بمعنى اكتنز وأوسع في الاكتناز... لغة كانزة مكتنزة وصائنة متصيدة، بحيث تقبل المعنى المكتنز معنى اكتنازياً آخر". وكان دائماً يستشرف تجلياً في عبقرية اللغة العربية إذ "إن الكلمة فيها ليست دلالة فقط، بل قدر قيمة أيضاً. فهي إذ تنهض بالتعبير عن الشيء تقدر قيمته". عمل على استحداث بعض المصطلحات واستخدمها في كتبه. هذا اللغوي الكبير كان صادماً بأرائه، قال غير مرة: "كان البيان أساساً قضية القضايا. اليوم ليس قضية. البيان نفسه لم يعد قضية. عبّر كيفما تشاء ما دمت تعبّر عن شيء له محتوى وقيمة. اليوم يبحث عن القيمة الفكرية بقطع النظر عن الحامل، أي النص."

أمام هذا التاريخ الذي مثله العلايلي في انهماكاته الفكرية واللغوية والسياسية والاصلاحية وبعد الآمال والخيبات وددت سؤاله "بماذا يؤمن العلايلي اليوم؟"، فقال بسرعة كأنه يقرأ: "أؤمن اليوم بالإنسان... الإنسان اينما كان وفق التعبير القرآني تماماً، ولقد "كرّمنا بني آدم" الكلية الأدمية هي التي كرّمته التي جعلته كريماً ثم "لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم" الإنسان في معناه الأدبي كذلك."

بعد ربع قرن على رحيله لا يزال الشيخ عبدالله العلايلي حاضراً ناضراً في كتبه وفي مسيرته رائداً إصلاحياً نهضوياً متنوراً ولا نزال ننتظر آراءه وفتاويه علماً من أعلام المدينة وعناوينها الكبرى. فلا عجب أن يكتب الشاعر شوقي أبي شقرا في يوم وداعه "أُفتى والعلالي خرج من المدينة" كأنه خرج من المدينة ليدخل في التاريخ والذاكرة والحضارة العربية والإنسانية.

**علوم وتكنولوجيا: الهيئة الدولية لتغير المناخ: هل أخفق العلماء في تقدير العواقب؟ - جريدة الشرق**

**الاوسط - 2021/8/29**

في كتابهما «انهيار المدينة الغربية»، يرسم مؤرخا العلوم ناومي أورسكس وإيريك كونواي صورة مستقبلية قاتمة لضعف الحكومات في مواجهة مشكلة تغير المناخ، مما يؤدي إلى حصول الانهيار العظيم سنة 2093.

ويتوقع الكاتبان فشل محاولات الإصلاح البيئي التي لم تستطع إيقاف تسلسل الأحداث، حيث لم تتحول المعرفة إلى قوة مؤثرة، رغم إدراك الجميع لما يحصل.

ويعرض الأكاديميان الأميركيان قراءتهما لما سيحدث مستقبلاً، فيجعلان 2023 سنة «الصيف السرمدي»، الذي سيودي بحياة 500 ألف شخص حول العالم. ويتوقعان أنه في سنة 2040 سيصبح الجفاف وموجات الحرّ أمراً اعتيادياً في كل مكان، وتتبعها في السنة التالية موجة حرّ أقوى تقضي على المحاصيل وتؤدي إلى هجرات واسعة واضطرابات نتيجة نقص الغذاء.

كتاب أورسكس وكونواي، الذي صدر سنة 2014. يُصنّف ضمن كُتُب الخيال العلمي، وإن استند إلى المعطيات العلمية المتاحة في حينه. وخلال السنوات التي تلت صدور الكتاب، تابعت درجات حرارة الكوكب صعودها محققة أرقاماً قياسية غير مسبوقة. فالسنوات من 2014 إلى 2020 هي الأعلى حرارة منذ البدء بتسجيل درجات الحرارة قبل 142 عاماً. وتتوقع «الوكالة الوطنية الأميركية للمحيطات والغلاف الجوي» أن يقارب متوسط حرارة سنة 2021 ما هو مسجّل في السنوات القليلة التي سبقتها.

#### ثغرة في توقع المستقبل

شهد صيف 2021 موجات حرّ وفيضانات وحرائق واسعة في أكثر من مكان، حيث أظهرت الكوارث الأخيرة أن تأثيرات المناخ يمكن أن تضرب من دون اعتبار للحدود الوطنية ومستوى الدخل والنفوذ السياسي. في الولايات المتحدة، اختنق الغرب الأوسط بدخان حرائق الغابات التي اندلعت على بُعد مئات الكيلومترات في كندا. كما عانت ألمانيا من أضرار بمليارات الدولارات من فيضانات يوليو (تموز) التي أودت بحياة العشرات.

اللافت أن النماذج المناخية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ فشلت في توقُّع شدة الفيضانات في ألمانيا وقساوة موجة الحرّ في شمال أميركا. ويتعدّر حتى الآن تقدير ما إذا كانت مناطق مثل ألمانيا أو شمال أميركا ستواجه ظروفًا مماثلة كل 20 سنة أو كل 10 سنوات أو حتى سنوياً. وغالباً ما تميل تقارير الهيئة إلى التحفظ والبحث عن التوافق بين أغلب الآراء التي تتجادبها السياسات، ولذلك تخضع السيناريوهات

الأكثر تطرفاً للتهميش.

ويبدو أن الوقائع ستفرض نفسها في النهاية، حيث يشير تقرير الهيئة، الذي صدر في أغسطس (آب) الجاري، إلى أن التأثير البشري على الظواهر المناخية المتطرفة «تعزز» منذ آخر مراجعة قامت بها الهيئة سنة 2014، خاصة فيما يتعلق بموجات الحرّ والأمطار الغزيرة والجفاف والأعاصير.

ويسلّط التقرير الضوء أيضاً على زيادة محتملة في الأحداث المتطرفة المرگبة، عندما تتسبب كارثة مناخية بكارثة أخرى وتزيد من حدتها. وكمثال على ذلك، يبرز ما حدث مؤخراً عندما سجّلت قرية ليتون في مقاطعة «بريتش كولومبيا» رقماً قياسياً لدرجات الحرارة في كندا عند 49.5 درجة مئوية، ثم تبعها في اليوم التالي حرائق غابات مدمرة.

وينوّه التقرير إلى أن العلماء تجنبوا في السابق تعليل أحداث الطقس الفردية بتغيّر المناخ، فيما زادت الثقة الآن للربط بين المعطيات وقياس تأثير ارتفاع درجات الحرارة. ويظهر ذلك جلياً بعد الموجة الحارة في شمال غربي المحيط الهادئ وكندا في أواخر يونيو (حزيران) الماضي، إذ وجدت مجموعة من العلماء أن تغيّر المناخ الذي يسببه الإنسان زاد من فرصة حصول هذه الموجة 150 مرة على الأقل.

ويذكر التقرير على نحو قاطع، لأول مرة في سلسلة تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، أنه لا يوجد شك علمي متبقّ بأن البشر «يُغذّون» تغيّر المناخ، فهذا الأمر «لا لبس فيه». ويقول مؤلفو التقرير إن عدم اليقين الوحيد المتبقي هو ما إذا كان العالم قادراً على حشد القدرات لدرء مستقبل أكثر قتامة من المستقبل الذي فرضناه على أنفسنا.

ويشير التقرير إلى أن ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ارتفع إلى مستويات لم يشهدها الكوكب منذ مليوني سنة، وأخذت المحيطات تتحول إلى حمضية، واستمرت مستويات البحر في الارتفاع، وتابع الجليد في القطب الشمالي ذوبانه، وازدادت الكوارث المرتبطة بالطقس حدّة، وأصبحت تؤثر على مناطق واسعة في جميع أنحاء العالم.

ويستند التقرير، الذي أعده 234 مؤلفاً، بمشاركة آلاف الباحثين، إلى أكثر من 14 ألف دراسة، بالإضافة إلى

مجموعة من بيانات الرصد الجديدة من الأقمار الاصطناعية ومحطات الطقس، التي أعطت العلماء مزيداً من التفاصيل غير المسبوقة حول ما يحدث على كوكب الأرض.

## استشراف الظواهر المتطرفة

بعيداً عن حالة اليقين التي يتضمنها التقرير، يزداد القلق من قدرة العلماء على تقدير عواقب تغيّر المناخ. ويقول زيك هاوسفاثر، مدير المناخ والطاقة في معهد بريكترو والمساهم في إعداد التقرير: «إن احتمالات المجهول أصبحت كبيرة على نحو متزايد. ليست لدينا أي حالات مرجعية للمقارنة في آخر مليوني سنة أو نحو ذلك. وهذا يجعل التنبؤ بما سيحدث لأنظمة الأرض أمراً صعباً للغاية.»

ويستدرك التقرير هذه الفجوة، فيحذّر من أنه في المستويات الأعلى من الاحترار تزداد صعوبة التنبؤ بكيفية استجابة الكوكب، لأن نماذج الكمبيوتر المتطورة تصبح غير مؤكدة، ولا يمكن للعلماء البحث بسهولة عن أدلة في الماضي، لأنه لا يوجد وقت مسجّل في تاريخ البشرية كان فيه تغيّر المناخ شديداً للغاية ويحصل بسرعة كبيرة مشابهة لما نشهده اليوم. كما أن الاحترار الذي يتجاوز عتبة الدرجتين المئويتين فوق مستويات ما قبل النهضة الصناعية يحمل أيضاً مخاطر كامنة تتسبب في تسارع تغيّر المناخ ويصعب تحديد أبعادها.

مع ارتفاع درجات الحرارة، سيتابع الجليد الدائم في القطب الشمالي ذوبانه، مما قد يؤدي إلى إطلاق الكربون الذي ظل محتجزاً في حالة تجمد عميق لآلاف السنين. ويمكن أن يشق الميثان المحاصر في أعماق البحار طريقه إلى الغلاف الجوي، كما يمكن أن تحوّل حرائق الغابات ملايين الفدادين من الغابات الغنية بالكربون إلى مصدر إضافي لغازات الدفيئة. ومن المتوقع أن تستمر نوعية الهواء في العديد من الأماكن بالتدهور.

لقد باتت قدرة النماذج المناخية على التنبؤ بالظواهر المتطرفة موضع تساؤل، بعد حوادث الطقس الشديدة التي اجتاحت العالم خلال السنوات القليلة الماضية. وكانت دراسة أجراها باحثون من المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ، على نماذج حاسوبية لمحاكاة موجة الحرّ التي شهدتها أميركا الشمالية

وأوروبا مؤخراً، خلُصت إلى أن احتمالية حدوث مثل هذه الظواهر القياسية ترجع إلى حدٍ كبيرٍ للسرعة التي ترتفع بها درجة حرارة الأرض، وليس فقط إلى درجة الحرارة ذاتها.

وقد أبدى غيرت جان فان أولدنبورغ، الباحث في المعهد الملكي للأرصاد الجوية الذي نجح في ربط موجة الحر الأخيرة في أميركا الشمالية بتغيُّر المناخ، قلقه من أن بعض النماذج المناخية أشارت إلى استحالة ارتفاع درجات الحرارة إلى الأرقام القياسية التي شهدتها المنطقة. وينوّه بيتر ستوت، من مكتب الأرصاد الجوية في بريطانيا، بأن النماذج المناخية الأقدم لم تتوقع شدة بعض الظواهر المناخية الإقليمية المتطرفة، كتلك التي سُجّلت مؤخراً في كندا.

ويتفق العلماء على أن الوصول إلى مستويات أعلى من الدقة في بعض النماذج المناخية يستلزم حوسبة متقدمة للغاية. ولن يساعد تحسين القدرة على معالجة المعطيات في رصد الظواهر المناخية المتطرفة فقط، بل سيساهم أيضاً في تقديم توقعات مناخية ممتدة على سنوات طويلة. ويدعو بعض العلماء إلى تحالف دولي، يماثل منظمة «سيرن» لفيزياء الجسيمات، على أن يكون خاصاً بتغيُّر المناخ، ويقوم على مشروع حوسبة عملاق يمكن تشغيله بنحو 200 مليون يورو سنوياً.

إن تحسين النماذج المناخية أمر حيوي للتكيف مع تغيُّر المناخ وإبلاغ أنظمة الإنذار المبكر لتجنب الوفيات. ولكن النماذج المناخية الدقيقة لا تكفي وحدها لتحويل المعرفة إلى قوة تغيير مؤثرة في مجتمعات يصعب عليها تخيل أشياء لم تحصل بعد. وأياً تكن إخفاقات الماضي أو احتمالات المستقبل، يُعتبر كل إجراء لإبطاء وتيرة الانبعاثات الكربونية فرصة لمزيد من الوقت للتكيف مع التغيُّرات الآتية، كما أن كل درجة من درجات الاحترار يتجنبها البشر تساهم في وقف كوارث يجب ألا تحدث.

**صحة وغذاء: الخطر الأكبر لمصابي كورونا... لقاح "فايزر" يزيد مخاطر التهاب القلب بشكل طفيف - جريدة النهار - 2021/8/27**

أظهرت دراسة، نشرت يوم الأربعاء، في دورية "نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسين"، أن استخدام لقاح "[#فايزر](#)/بيونتيك" المضاد لمرض كوفيد-19 يزيد مخاطر التهاب القلب زيادة طفيفة لكن الخطر الأكبر بين أولئك المصابين بفيروس [#كورونا](#).

وقال الباحثون، استناداً إلى بيانات من "كلايت" للخدمات الصحية، وهي مؤسسة كبيرة لتقديم الخدمات

الطبية في إسرائيل، إنه من بين كل 100 ألف شخص حصلوا على اللقاح سيُصاب على الأرجح ما بين شخص وخمسة أشخاص بالتهاب عضلة القلب.

وأضافوا أنّ ذلك المعدل يكون أعلى بكثير، 11 لكل 100 ألف، بين الذين أصيبوا بفيروس كورونا.

وتأتي البيانات بعد أيام من الموافقة على استخدام لقاح "فايزر/بيونتيك" في الولايات المتحدة كأول لقاح تتم الموافقة عليه بشكل كامل لمن تزيد أعمارهم عن 16 عاماً وهي خطوة من المحتمل أن تقنع المتشككين بأخذ جرعة اللقاح.

## اخبار الرابطة

### - تقدير جديد للسيدة رولا خلف

صنّفت صحيفة "عرب نيوز" السيدة رولا خلف ابنة رئيس الرابطة الاستاذ عباس خلف ، رئيسة تحرير جريدة "فاينانشال تايمز" في المرتبة الاولى في قائمة الاعلاميات العربيات الرائدات.

### - الرابطة تواصل حملة التوعية من وباء كورونا وهذا نموذج عنها

#### هذا ما يجب فعله قبل تلقي لقاح "كورونا"

للاستفادة القصوى من لقاح كورونا ، يدعو الخبراء الى الراحة والنوم بمعدل كافٍ قبل الحصول على اللقاح، اذ ان النوم بمعدلات كافية ، له اهمية قصوى لتقوية جهاز المناعة . لذلك ، اثناء حملات التلقيح يبدو النوم من الاولويات، ضمن نمط الحياة حفاظاً على الصحة وعلى نظام المناعة . فمن النصائح الاساسية التي يقدمها الخبراء ، بحسب ما ورد في Webmd، ان النوم بمعدل كافي والحصول على نوعية نوم جيدة يقوي المناعة ويستفيد الجسم الى اقصى حد من اللقاح، ويحسن معدل التجاوب لدى تلقيه.

### "دلتا" اخر متحور لفيروس "كورونا"

أكد عضو الاكاديمية الوطنية الاميركية للعلوم ان "سلالة دلتا" التي تعتبر اشرس تحورات فيروس "كورونا" وتهيمن حالياً بين سلالات الفيروس المستجد، بمثابة القاعدة لتطور هذا الفيروس ، وقد يكون المتحور الاخير له.

ونشرت وكالة "ناس" الروسية تقريراً، يفيد انه من المرجح ان يظل متحور دلتا مسيطراً لفترة من الزمن ، لانه كما تم تعديل الفيروس وفقاً للظروف الحالية ، زادت صعوبة تطور السلالة وهناك بالتأكيد نوع من الاستقرار بسبب عمليات التلقيح التي يتواصل تنفيذها بنشاط في سائر انحاء العالم.

## الإصابة بـ "كورونا": هل يواجه الأطفال والبالغون المخاطر نفسها؟

أظهرت دراسة نشرت مؤخراً ان الأطفال معرضون للإصابة بفيروس "كورونا" مثل البالغين تقريباً ، لكنهم أقل عرضة للإصابة باعراض الوباء ، وفقاً لشبكة "سي.ان.ان"

وأفادت الدكتورة "فلور مونور" ، اختصاصية الامراض المعدية في مستشفى للأطفال في تكساس ، ان الدراسة توضح ان الأطفال من جميع الاعمار معرضون لخطر مماثل للإصابة بعدوى "كورونا" مقارنة بالبالغين. وأضافت ان النتائج الجديدة يجب ان تؤخذ في الاعتبار في جهود مكافحة الوباء ، وكذلك في ابحاث اللقاحات والعلاجات. وهذا يؤكد الحاجة الى التقييم السريع لفاعلية اللقاح وسلامته لدى الأطفال لتوسيع نطاق التلقيح كي يشمل فئات عمرية اصغر.

## من الصحافة اخترنا لكم

- الطائفية والتبعية تعوقان قيام الدولة في لبنان من 17 تشرين إلى الخميس الأسود... ما الذي تغير؟ - محمد حمية - جريدة الجمهورية - 2021/10/25

لا يمكن فهم الواقع السياسي الذي يعيشه لبنان، من دون العودة إلى السياق التاريخي المرافق لنشوء الكيان اللبناني وتطوره السياسي والجغرافي والاجتماعي، من إعلان لبنان الكبير 1920 إلى استقلال 1943 مروراً بأحداث 1958 وصولاً لحرب 1975 واتفاق الطائف 1990 ثم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري 2005 وما تلاه من أحداث 7 أيار واتفاق الدوحة 2008 ثم انتفاضة 17 تشرين 2019 وقبلها التوترات المذهبية وحروب الإرهاب حتى تفجير مرفأ بيروت 2020 وأحداث الطيونة 2021.

فالنظام السياسي اللبناني هو نتاج هذه المحطات التاريخية الأليمة وتختزل عنواناً موحداً هو «اللاإستقرار». فباستثناء مرحلة 1990 - 2005، لم يشهد لبنان استقراراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً منذ الحرب الأهلية حتى يومنا هذا، بل لطالما كان الصراع السياسي والطائفي وامتداداته الخارجية هو الحاكم والمتحكم في المشهد الداخلي وتطور الحياة السياسية فيه.

فما الذي حال دون بناء دولة حقيقية تجمع مواطنيها بكل طوائفهم وتلاوينهم السياسية تحت سقف العدالة والمواطنة والسيادة؟ ولماذا تقاعست الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة عن تحقيق هذا الهدف؟ فهل العلة في الطبيعة التكوينية التأسيسية للنظام، أم في الطبقة السياسية التي عمقت هذا النظام بدل تغييره أو على الأقل تقويم اعتلاله واعوجاجه، واستمدت استمراريتها من شرعيتها الدستورية كسلطة قائمة ومن مرجعياتها الروحية ومن وهج الخارج الإقليمي والدولي؟

ليس خافياً أن الطائفية هي مصدر كل اعتلال وانحلال وسرطان فتك بالجسد اللبناني، وقد وضع الطائف إصبعه على «جرح الطائفية» النازف وحدد خارطة طريق لعلاج بقية حبراً على ورق، بل تعمق «الداء السرطاني» أكثر وتسلسل وتغلغل في كامل جسد الكيان وخلاياه وحوله جثة هامدة مع بقايا روح جرى تأخير إعلان وفاتها مع إنعاشها بتسويات سياسية جزئية وبجرات مالية خارجية، لكن النتيجة كانت تصب في إعادة إنتاج النظام والتجديد لطبقته السياسية.

فقوانين الإنتخاب وقانون الأحزاب كانوا مفاتيح لاحتلال الأحزاب السياسية - الطائفية المؤسسات الدستورية في البرلمان ومجلس الوزراء والمؤسسات الأمنية والقضائية والمالية والنقدية على قاعدة المناصفة

والمحاصصة والمقاسمة والمفاصّة للمواقع والمناصب والصفقات والوكالات والسمسرات وإدارة القطاعات التجارية، حتى ضربت الطائفية اليوم بأطنابها بإخضاع وظائف مأموري الأحرار وخبراء الجمارك إلى المناصفة، حتى تفتش المرض العضال في الجسم القضائي وأركان الأجهزة الأمنية، وتجسد ذلك في تفجير مرفأ بيروت ومسار التحقيقات وخلفيات القرارات القضائية، ليأتي أداء القاضي طارق البيطار ليكون الشعرة التي تقسم ظهر البعير على أساس طائفي في مجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى ومحاكم التمييز والإستئناف والنيابات العامة والمحكمة العسكرية والأجهزة الأمنية والشارع وأهالي شهداء التفجير، فبات لكل طرف سياسي قاض ومحكمة وجهاز أمني يوائمون قراراتهم ذات الخلفية الطائفية والسياسية مع مصلحة الطائفة التي ينتمون إليها، بينما جرّ الواقع الاقتصادي الطوائف إلى مزيد من التقوقع والإنغلاق، فكل طائفة رسمت خطوطها وحدودها الجغرافية وأمنها الذاتي والغذائي، ونما بموازاة ذلك نظام خاص بالطوائف، فبات لكل طائفة أو مذهب مؤسساته الخاصة التربوية والدينية والاجتماعية وحتى النقدية، كل ذلك أضعف السلطة المركزية أكثر حتى عجزت عن تأمين المحروقات لمواطنيها، وصارت الطائفية السمة الملازمة للنظام السياسي، فاستطاب المسؤولون بهذا الغطاء لممارساتهم وحكمهم المؤبد.

ولا يختلف داء الطائفية عن وباء تبعية أغلب الأحزاب للخارج، فكل حزب يتبع لدولة تشكّل مرجعيته الدينية أو السياسية أو المالية، فيرى ملاذه ومصيره ووجوده وضمانه مكاسبه في النظام مُعلّقاً بها، فتكون مشاركته في المجلس النيابي والحكومة ممثلاً لهذه الدول وامتداداً لمصالحها وسياساتها وليس من الحسابات الوطنية الخالصة. فكيف يمكن لأحزاب أو مسؤولين يدينون بالولاء للخارج أن يبنوا دولة مستقلة تجمع مواطنيها في بوتقة واحدة؟ فبات لبنان محكوم بمعادلة: خارج إقليمي دولي يحمي منظومة سياسية طائفية مالية مقابل أن تؤمّن له مصالحه.

فعند تقاطع مصالح هذا الخارج، ينعم هذا اللبّان بالإستقرار الجزئي والهش، وعندما تصطدم تحلّ أزمات داخلية مدمرة.

لا يمكن إغفال عامل وقوع لبنان على فالق اشتباك إقليمي - دولي يتنازع كل حلفٍ لخدمة مصالحه، كما أن وجود الكيان الإسرائيلي على حدوده الجنوبية يهدّد الاستقرار بشكل دائم، إضافة إلى دور «حزب الله» الذي تنامي في الاقليم بعد تدخّله في حرب سوريا واليمن والعراق، ما استدّرَج حصاراً أميركياً خليجياً أنهلك اقتصاده.

وعلى رغم هذه المعوقات، مرّت فُرص وئام وسلام إقليمي - دولي بين المثلث الأميركي السعودي السوري، كان يمكن للطبقة السياسية استغلاله عبر تطبيق بنود الطائف باتجاه دولة مدنية عصرية عبر إلغاء الطائفية السياسية وتشكيل مجلس شيوخ واللامركزية الإدارية وإعادة بناء الاقتصاد على أسس الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي ونسج سياسة خارجية موحدة وفقاً للمصالح الوطنية. فكان صوت الرئيس نبيه بري يصدح دائماً بتطبيق الطائف والمادة 55 منه، لكن كمثل الذي يصرخ في البرية.

وإذا كان البعض تذرّع بالوصاية السورية لعدم تطبيق الطائف، فإنهم لم يستغلوا لحظة التضامن الوطني حول شهادة الرئيس الحريري وبعد خروج الجيش السوري من لبنان، في إعادة بناء الدولة، بل جرى تسييس الجريمة وتحولت إلى مناسبة للإنقسام السياسي الحاد بين فريقين 8 و14 أذار حتى تعمّقت الطائفية والمذهبية أكثر.

وجاءت انتفاضة 17 تشرين لتشكّل فرصة تاريخية لوحدة اللبنانيين في ساحتي الشهداء ورياض الصلح لدفع الطبقة السياسية الى تغيير النظام أو على الأقل إصلاحه، لكن أيضاً جرى استغلال الجموع وإثقال الإنتفاضة بعناوين سياسية برّاقة وشعارات رثانة تعجيزية وتشكّل محل انقسام حاد، كإسقاط النظام وسلاح المقاومة والتطبيع مع إسرائيل... فلم تصمد أكثر من أيام قبل أن تعلن موتها بانسحاب ثلثي المتظاهرين إلى منازلهم

فيما استُخدم من تبقى وقوداً لغب الطلب السياسي والتخديم الخارجي، وعادت الغالبية للتموضع في خنادقها الطائفية، وتغيّر الشعار الذي هتفوا له في الساحات من «لا للطائفية وكلن يعني كلن» إلى شعار «طائفتي أولاً وكلن يعني كلن إلا زعيم طائفتي»، لتبلغ ذروة التطييف في أحداث الخميس الأسود على خط التماس الطائفي في الطيونة بعد عامين بالتمام والكمال من انتفاضة 17 تشرين، ما يكشف المنسوب المرتفع للطائفية التي يجب إزالتها من النفوس قبل النصوص. وما هم اللبنانيون بعد عامين يخفضون سقف آمالهم وطموحاتهم ومطالبهم إلى الحد الأدنى من إسقاط النظام ومحاكمة أركانه والقضاء على الفساد، إلى وضع حد لطوابير الذل أمام محطات الوقود والأفران والصيدليات وتوفير المحروقات وتخفيض أسعار السلع وصراف الدولار ورفع بدل النقل والحد الأدنى للأجور ورواتب القطاع العام.

ثبتت الوقائع بأن إسقاط النظام أو الدولة المدنية بات أحلاماً تُراود اللبنانيين، وبات أقصى طموحهم تأمين الأمن وتوفير الخدمات الطبيعية لاستمرار العيش، فهل يمكن أن يتوحد اللبنانيون على المطالب الحياتية الطبيعية ويفرضون على الطبقة السياسية تحقيقها؟ وكأنّ لسان حال المواطنين يقول للطبقة السياسية وللنظام: «لا نريد إسقاطكم بل إبقوا وتعمّموا بغنم السلطة، ونحمل عنكم الغرم وسنجدد لكم في الانتخابات النيابية المقبلة، لكن وفروا الحد الأدنى من مقومات العيش».

## - وقائع النزاع ولا سلام في لبنان! - رضوان السيد - جريدة الشرق الاوسط - 2021/10/22

**منذ عقد ونيف ينشغل العرب وبعض الدوليين بالأحداث المأساوية المتلاحقة في لبنان، وباللبنانيين المنقسمين على كل شيءٍ وأمر.**

وهم منقسمون أيضاً على مدى اهتمام العرب والعالم بهم.. ففريق يقول: لو كان العرب والدوليون مهتمين بلبنان لما تركوا الحزب المسلّح يسيطر عليه، أما الحزب وأنصاره فيذهبون إلى أنّ العرب والدوليين مهتمون، ليس باستقرار لبنان وسلامه، بل ببثّ الفتنة فيه للإضرار بـ"المقاومة العظيمة" القابعة على أنفاسه وأنفاس العرب أجمعين!

وبغضّ النظر عن صحة هذه الوجهة أو تلك، فالذي يجري على الأرض، يشير إلى أنّ كل أيدي الفرقة والانقسام، بل إطلاق النار، هي أيدي لبنانية.

وأكد أجزم أنّ الدوافع الظاهرة على الأقلّ هي أيضاً لبنانية المنشأ.. فسيطرة الحزب المسلّح على الأرض والمرافق وفي المؤسسات الدستورية "ناسة الجمهورية، ورئاسة مجلس النواب، ورئاسة الحكومة" ما جلبت أمناً ولا استقراراً ولا سعة في العيش، ولا علاقات حسنة بالجوار والعالم!

لقد استطاع الحزب المسلّح أن يعزل لبنان عن العالم دونما اعتراض كبير على ذلك من الخارج القريب والبعيد.. إنما على وقع الأحداث المتسارعة خلال سنوات "عون" الخمس في القصر الجمهوري، بدا الحزب المسلّح أخيراً شديداً قلقاً.. فهو صاحب اليد العليا في النظام، ما استطاع إيقاف الانهيار المالي والاقتصادي والمعيشي رغم "القرض الحسن" والبواخر الإيرانية.. بل إنه ما استطاع طوال نحو العام ونصف العام إقناع رئيس الجمهورية بالسماح بتشكيل حكومة، يمكن أن توضع على كاهلها المسؤوليات أو بعضها عن التعثر والتصدع ومآسي المواطنين.

وهكذا فقد تسلسل للمواطنين الاعتقاد أنّ الحزب والعونيين أرادوا الحلّ محلّ الدولة وأنهم فشلوا في ذلك، بل إنهم إلى جانب بقية الطبقة السياسية هم الذين دأبوا على استصفاء موارد الدولة الناضبة، وحطّوا محلّها في الاستيلاء على المرافق التي ما عادت مداخيلها تصب في الخزينة، بل في جيوبهم.

وقد بدأ هذا الإدراك الشعبي لما يجري عندما انهارت الليرة، وندرت المحروقات والأدوية والأغذية، ثم بدأ رفع الدعم عنها فأضيف إلى الندرة الغلاء الفاحش الذي لا يستطيع تحمل تكلفته معظم اللبنانيين.

كانت الدولة اللبنانية إذاً دولة اجتماعية، تتحمل مع المواطنين، لكنّ قدراتها سُلبت فأنكشف السالبون بالانهيار الحاصل.

ولذلك، وفي أحداث ثورة تشرين قبل عامين، سيطر شعار "كلّن يعني كلّن"، أي السياسيون المتحكمون في الموارد والسالبون لها. ولهذا، فإنّ الحزب "بل الثنائي الشيعي" والعونيين كانوا أشدّ المواجهين لحركة التغيير السالفة تلك، باعتبار أنهم هم المقصودون بسخط الناس وكرهيتهم.

وجاء وباء "كورونا" الذي أحدث ضعيفاً شديداً وسط الانهيار، ثم جاء تفجير المرفأ الأسطوري ليقلب الموازين تماماً.

وبالفعل، فإنّ هذه الضغوط الثلاثة التي لا ينفع فيها استخدام السلاح كما كان الحزب يفعل خلال تشكيل الحكومات، أخرجت الحزب عن طوره.. صار الحزب ينفق على محازبيه وأنصاره بالدولار رغم أن زعيم الحزب قال إنه يريد كسر الدولار (!)، وتصدى للمتظاهرين بشعارات المجموعات الصارخة، شيعية شيعية، وفتح سوبرماركات لبيع السلع بأسعار مخفضة، واستورد الأدوية من إيران وسوريا، وأخيراً المازوت!

وما غطّت هذه الإجراءات شيئاً، حتى لدى جمهوره.. لكنه وهو يقوم بذلك كلّه، وجد أن التحقيقات في جريمة تفجير المرفأ تتجه ضدّه (!)

فمن الذي جلب نترات الأمونيوم، ومن أنزلها من السفينة المتهاككة، ومن خزّنها 7 سنوات بالمرفأ حيث جرى تهريب ثلثيها إلى سوريا لصنع البراميل المتفجرة، وأخيراً من الذي فجّر الكمية المتبقية؟!!

لقد كان معروفاً أن الحزب يسيطر على المرفأ والمطار والمعابر مع سوريا، وأنّ الموظفين الكبار بالمرفقين معظمهم عونيون وأمليون ومن أنصار الحزب.

وقد اعتُقل معظم الموظفين، لكنّ القاضي البيطار اتجه للسياسيين مباشرة وترك الموظفين ربما إلى أجل لاحق، ووزع أوامر وقرارات بالجلب والإحضار والقبض على عدة وزراء سابقين، وعلى رئيس الحكومة السابق حسّان دياب، وهو بالطبع "شاهد ماشافش حاجة (!)"

ولا بد من استباق ردة الفعل الهانجة من جانب زعيم الحزب، بملاحظة أن وسائل الإعلام والسياسيين المسيحيين، وعلى رأسهم الدكتور جعجع، قائد القوات اللبنانية، استطاعوا خلال أشهر جعل ملفّ التفجير ملفاً مسيحياً شبه خالص، كما جعلوا من القاضي البيطار بطلاً للعدالة والاستقامة، فصار المقتولون مسيحيين، أما الذين استدعاهم البيطار بتهمة ارتكاب الجريمة فمعظمهم مسلمون!

المهم، طالب زعيم الحزب بإقصاء البيطار في خطابات متوالية.. وعندما لم تجر الاستجابة للمطلب، نقل الأمر إلى مجلس الوزراء فتوقفت اجتماعاته، ثم إلى الشارع في مظاهرات شعبية يقوم بها أنصار الثنائي الشيعي، وتخرق أحياء بيروت المسيحية وصولاً إلى قصر العدل.

وما كانت تلك هي المرة الأولى التي تتحرش خلالها مجموعات شيعة، شيعة، بالأحياء المسيحية المحاذية للأحياء الشيعية بشرق المدينة وشمالها، ولذلك كانت الأمزجة فائرة، والفريقان على سلاحهما، فانصبَّ الرصاص على المتوغلين وقتل منهم 7، وجرح عشرات.

في الرأي العام، بدا القاضي البيطار منتقماً للضحايا المسيحيين.. أما حامي المسيحيين، حياة وكرامة وممتلكات، فيتصدى لذلك، الدكتور جعجع.. وأكبر الخاسرين الرئيس وصهره حليفاً "حزب الله" منذ 15 عاماً.. وقد أيدوا الحزب في كل حروبه، ومنها احتلال غرب بيروت عام 2008.. وهكذا فإن "نصر الله" الذي خسر السنة بقتل الحريري واحتلال بيروت، خسر المسيحيين الآن نهائياً.

ظهرت الراديكاليات المسيحية والشيعية في لبنان في السبعينيات.. فأما الراديكالية الشيعية السياسية والمسلحة فاستمرت في النمو والازدهار والتشعب حتى صارت عالمية، وأما الراديكالية المسيحية فانكسرت على وقع الصراع بين عون وجعجع منذ الثمانينيات والإجماع العربي والدولي على إنهاء الحرب.

ثم لاذ "عون" بعد 20 عاماً بـ"نصر الله" وراديكاليته إبان تعملقها، وراح يستصفي بمعاونته "حقوق" المسيحيين من السنة.. وما تخرب هذا "التحالف" إلا عندما سقطت الدولة وأحس المسيحيون بالخسارة العظمى نتيجة الخضوع لعون وباسيل، ومن ورائهما "نصر الله".

"جعجع" اغتتم فرصة المرارات المسيحية فعدت الراديكالية المسيحية "المسلحة" للظهور، وبدأت بالقتل مثل الراديكالية الأخرى، وإلا فكيف تكون الحماية؟!

لا يبقاء مع الراديكاليات، ولا سلام في لبنان معها، وهو الأمر الذي أثبتته "نصر الله" عندما قال مساء الاثنين في 18-10-2021 إن عنده 100 ألف مقاتل! نعم، الدم يستسقي الدم!

- **أبعد من الانتخابات: إسقاط "فكرة" لبنان - رفيق خوري - جريدة نداء الوطن - 2021/10/13**

موسم الرهان على الانتخابات النيابية مزدهر على أمل التغيير، بصرف النظر عن الحسابات الواقعية. وليس أكبر من رهان المجتمع الدولي على دور المجتمع المدني والمزاج الشعبي الغاضب على التركيب السياسية الفاسدة، سوى رهان المجتمع المدني على دور المجتمع الدولي والشارع. والأكبر منهما هو رهان قوى "الممانعة" على الحؤول بكل الوسائل دون حدوث تغيير يقلب الأكثرية النيابية الحالية. لكن السؤال المعلق فوق رؤوس المراهنين جميعاً هو: بأي حال يصل لبنان المأزوم الى الانتخابات، وبأي حال يخرج منها؟ أليس ما يوازي مشكلة التركيب الحاكم والمتحكمة مع الناس هو مشكلة البديل الغائب العاجز عن تكوين كتلة شعبية تاريخية، والمصر على خوض الانتخابات بالمفرق والانقسامات؟ أليست قمة التزييف والتزيم للبنان وقضاياه ومصيره هي تصوير الصراع بين ما تسمى "جماعة السفارة الأميركية" و"جماعة السفارة الإيرانية" كأنه "أم المعارك" قبل الانتخابات وفيها؟

الواقع أن "صندوق باندورا" الذي يحوي كل الشرور، حسب الأسطورة، مفتوح من زمان في لبنان بما يتجاوز بكثير ما جاء في "أوراق باندورا" المكشوفة مؤخراً. ولا فائدة من تكبير الآمال على الحكومة خشية أن تكبر خيبة الأمل، لأن اللعبة خارجها. ولا معنى للتنافس و"تناتش" الصلاحيات داخل السلطة لأن اللعب على هامش التحديات الوطنية يبقى في باب المضحك المبكي. أما تدوير الزوايا، فإنه مهمة مستحيلة في قضايا السيادة وقرار الحرب والسلام، وسط محاولة الطرف القوي لـ"تدوير زوايا لبنان" بحيث تصبح "كوعاً طويلاً" يسمح بالعبور الى لبنان آخر.

ذلك أن الإنتخابات في لبنان كما في العراق محكومة بإعادة إنتاج التركيبة نفسها، ولو مع قليل من تغيير الوجوه ضمن الحسابات المحلية وحسابات اللعبة الأميركية - الإيرانية. فالإنتخابات هي مجرد آلية ديموقراطية، لا كل العملية الديموقراطية. وشرط الديموقراطية والدولة الوطنية هو المواطنة. ولا مواطنة في نظام طائفي وقبلي. والمسألة في لبنان تتجاوز الأزمات السياسية والمالية والإقتصادية والإجتماعية. فهذه، على أهميتها، لها علاجات وحلول. المسألة هي العمل على إسقاط "فكرة" لبنان كمغامرة حرية في هذا الشرق المحكوم بأنظمة سلطوية سواء كانت عسكرية أو دينية، حيث تجمعت كل العوائق لتفشيال الثورات الشعبية والحركات السلمية المطالبة بإقامة دول مدنية ديموقراطية خلال "الربيع العربي".

وأقل ما يسمعه الحالمون بالتغيير والدولة المدنية في لبنان هو أن الوقت فات حتى على الأحلام. فالموازن تبدلت. والتغيير حدث، وإن لم يكتمل بعد، على الطريق الى دولة دينية أو أقله في نقلة من مئة سنة طائفية منذ لبنان الكبير الى مئة سنة مذهبية في لبنان آخر. لبنان "الولاية".

يقول صامويل جونسون: "الأزمة هي النقطة التي يصل المرض فيها الى أن يقتل أو يتغير نحو الأفضل". ولبنان المأزوم وصل الى هذه النقطة، حيث القدر والخيار.

- الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين أصبحت حتمية - بول هير

Foreign Policy - ترجمة جريدة نداء الوطن في 2021/10/13

أعلن عدد كبير من المحللين والمعلقين أن الولايات المتحدة والصين تتجهان إلى خوض حرب باردة جديدة، أو سبق وبدأت هذه الحرب بينهما. يشير هذا المصطلح في تحليلاتهم إلى منافسة استراتيجية ثنائية بين قوتين

نووِيَّين وفكرهما الإيديولوجي. من المتوقَّع أن تكون هذه المنافسة مشابهة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، حيث يتسابق الطرفان للهيمنة على العالم ويجبران الدول الأخرى على الاختيار بين الديمقراطية والاستبداد. لكن ستبقى هذه الحرب "باردة" لأن أيّ طرف لا يريد خوض مواجهة عسكرية مباشرة أو غزو البلد الآخر. عملياً، ستتحصر الحرب الباردة الأميركية الصينية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بشكلٍ أساسي.

يؤكد مراقبون آخرون بكل ثقة على عدم حصول حرب باردة بين الطرفين لأن واشنطن وبكين لا تخوضان صراعاً إيديولوجياً للسيطرة على العالم. وفق هذا السيناريو، لا تسعى الصين إلى فرض هيمنتها على الساحة الدولية أو تدمير الرأسمالية وأسلوب الحياة الأميركي. ولن تنقسم بقية دول العالم بين المعسكرين الأميركي والصيني.

يثبت هذا الانقسام في المواقف أن اقتناع أي معسكر باقتراب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين يتوقف على اختيار التعريف المناسب لهذا المصطلح. تبقى الحرب الباردة بين الأميركيين والسوفيات السابقة التاريخية الوحيدة حتى الآن للأسف، وقد أثرت جوانبها الاستثنائية والتراكمية على هذا المفهوم. لكن يجب ألا ينحصر تعريفه في هذا الإطار. كان الصحافي جورج أورويل الذي اخترع مصطلح "الحرب الباردة" في تشرين الأول 1945، قبل أن تتضح معالم الصراع الأميركي السوفياتي، يعتبر هذا المفهوم مرادفاً لعبارة "سلام لا يشبه السلام"، ما يعني نشوء حالة من العداء لكن من دون اندلاع صراع مسلح.

يبدو أن المنافسة بين الصين والولايات المتحدة تتطابق مع هذا الوصف اليوم. قد لا تسعى بكين إلى الهيمنة على العالم أو استئصال الديمقراطية أو تدمير الرأسمالية، لكنها تحاول اكتساب شرعية دولية لنموذج "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". كذلك، تسعى الصين إلى زيادة ثرواتها وقوتها ونفوذها نسبةً إلى واشنطن، لأن الولايات المتحدة لطالما اعتُبرت المعيار العالمي للثروة والقوة والنفوذ. تظن بكين أن واشنطن تبنت سياسة احتواء حقيقية لمقاومة زيادة النفوذ الصيني. هذا ما يدفع القادة الصينيين إلى إضعاف قدرة الولايات المتحدة على كبح الطموحات الصينية. في غضون ذلك، يريد القادة الصينيون استغلال الشرخ القائم بين الولايات المتحدة ودول أخرى كي لا تتعاون هذه الأخيرة مع واشنطن.

يزداد الوضع سوءاً بسبب غياب أي شكل من التعاطف الاستراتيجي في المعسكرين. يبدو أن بكين وواشنطن تعجزان عن فهم وجهة نظر الطرف الآخر أو توقع ردود الأفعال على التحركات المرتقبة. اتّضحت هذه الحقيقة في التبادلات الدبلوماسية الأخيرة حيث تكلم كل فريق عن مواضيع مختلفة وهاجم

كلام الطرف الآخر. من الطبيعي أن يُوَجَّح غياب التفاهم والثقة المتبادلة المعضلة الأمنية الكامنة ويدفع كل طرف إلى إساءة فهم الدوافع والنوايا الاستراتيجية لدى الطرف الآخر.

يتفاقم هذا الشرخ بدرجة إضافية لأن كل طرف مقتنع على ما يبدو بأنه متفوق في هذه المنافسة. أكدت واشنطن على أنها ستتعامل مع الصين "من موقع قوة"، ورفض القادة الصينيون من جهتهم هذا الموقف صراحةً. كذلك، يبدو أن بكين مقتنعة بأن الصعود الصيني والتراجع الأميركي وصلا إلى نقطة مفصلية، حيث أصبحت الصين الآن في وضع يسمح لها بمقاومة الضغوط الأميركية وفرض شروطها الخاصة في هذه العلاقة. بعبارة أخرى، من الواضح أن الطرفين يبالغان في تقدير قوتها ويستخفان بنقاط ضعفهما.

كلاهما مخطئ! يُعتبر الطرفان ضعيفين في العمق. وراء التبجح الظاهري، يواجه المعسكران ذلك الضعف داخلياً بطرقٍ تزيد احتمال اندلاع حرب باردة حقيقية بينهما (بحسب تعريف أرويل). كما أن الوضع السياسي المحلي في الولايات المتحدة والصين يدفع البلدين نحو مقاربة صدامية "لا غالب فيها ولا مغلوب".

على الجانب الأميركي، ينجم جزء من القناعة القائلة إن الصين تطرح تهديداً مشابهاً للخطر السوفياتي على الولايات المتحدة عن الاختلالات السياسية والانقسامات والضائقة الاقتصادية التي بدأت تتطور منذ أكثر من عشر سنوات، لكنها تفاقمت نتيجة تداعيات عهد الرئيس دونالد ترامب وأزمة كورونا. كما كان متوقعاً، أدت هذه الظروف إلى نشوء شكلٍ من الهشاشة الوطنية التي أنتجت بدورها مفاهيم مبالغاً فيها عن التهديدات الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بالصين. بالإضافة إلى لوم الممارسات التجارية الصينية على الانتكاسات أو زيادة نقاط الضعف في الاقتصاد الأميركي، تُعتبر العمليات الصينية الخارجية المؤثرة تهديداً على الديموقراطية الأميركية، وتطرح مساحة تلك العمليات وقدراتها السيبرانية خطراً على الأمن الأميركي. تشكّل هذه التكتيكات والأدوات الصينية تحديات حقيقية وجوهرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكن يببالغ الكثيرون في تقدير المخاطر التي تطرحها على أسلوب الحياة الأميركي.

في مطلق الأحوال، يبدو أن إدارة بايدن تعجز عن طرح تقييم حيادي ومبني على التجارب والأدلة لتحليل التحديات التي تطرحها الصين لأن هذا النهج قد يدفع الجمهوريين، وحتى بعض الديموقراطيين، إلى اعتبار هذه الإدارة الأميركية متساهلة مع تهديدات الصين. كذلك، يبدو الانقسام الحزبي متكافئاً ومتوازناً على نحو دقيق وسط الرأي العام والكونغرس معاً لدرجة ألا يميل بايدن أو أي رئيس جمهوري محتمل إلى المجازفة بمنح الحزب المعارض هذا النوع من الأفضلية. أتضح هذا الموقف أصلاً في عجز بايدن أو عدم استعداده

للتراجع عن جزء من مواقف ترامب المبالغ فيها حول الصين. ولهذه الأسباب أيضاً، لن يميل بايدن إلى الاعتراف صراحةً بالتراجع الاستراتيجي النسبي للولايات المتحدة (وتداعيات الاضطرابات المحلية على مصداقية البلد خارجياً) لأن هذا الاعتراف يفرض توأماً بقاءً مع الصين. بل إنه أصرّ على شعار "الولايات المتحدة عادت إلى الساحة"، وأكد على المنافسة الإيديولوجية مع الصين للاختيار بين الديمقراطية والاستبداد وعلى أهمية منافسة بكين بدل التعاون معها.

على الجانب الصيني، يستند جزء من القناعة القائلة إن الولايات المتحدة تطرح تهديداً وجودياً على الصين إلى مواقف سياسية أميركية أيدت على مر السنين تغيير النظام في بكين، صراحةً أو ضمناً. أدت هذه المواقف إلى ترسيخ المخاوف المشروعة لدى قادة الحزب الشيوعي الصيني، لا سيما تلك المرتبطة بتوسّع الاضطرابات المحلية بتحريضٍ من جهات خارجية. لكن تنجم الآراء السلبية التي يحملها الرأي العام الصيني تجاه الولايات المتحدة أيضاً عن تاريخ حافل بالانتهاكات الأجنبية للسيادة الصينية، حيث أدت الولايات المتحدة دوراً مؤثراً منذ حقبة تسبق عهد الحزب الشيوعي الصيني، ولا ننسى تأثير التحركات الأميركية الدولية المتعطّسة في العقود الأخيرة. لا تكفّ الحملات الدعائية التي يطلقها الحزب الشيوعي الصيني عن استعمال هذه المفاهيم لصالحه، لكنها تحمل جزءاً من الحقائق التاريخية.

في ظل هذه الظروف، لن يميل الرئيس شي جين بينغ وزملاؤه في قيادة الحزب الشيوعي الصيني إلى إطلاق مقاربة تكييفية تجاه الولايات المتحدة. هم لن يتحمّلوا أن يعتبرهم الشعب الصيني متساهلين مع التهديدات الأميركية. كذلك، لن يتخلّى هؤلاء القادة عن صعود الصين وسعيها إلى اكتساب مكانة عالمية ونفوذ دولي لأن هذا الشرط كان أساسياً طوال 150 سنة. يظن الصينيون أن الوقت حان كي تفرض الصين نفسها كقوة عظمى ولن يسمحوا للولايات المتحدة بمنعهم من تحقيق هذا الهدف. اتّضحت هذه العقلية في ديبلوماسية "الذئب المحارب" الصينية، وبرزت خصائصها بشكلٍ أساسي في ديبلوماسية البلد المحورية وخطابات شي جين بينغ وقادة صينيين آخرين وكتاباتهم عن تقدّم الصين وتحولها إلى محور شؤون العالم، بما يتماشى مع ثروتها وقوتها في القرن الواحد والعشرين.

تكمن المفارقة في ميل الفريقين إلى تبني مواقف تتم عن أعلى درجات الغطرسة وانعدام الأمان بدل اللجوء إلى مقاربة منطقية ومدروسة للتعامل مع هذه العلاقة الثنائية. من الواضح أنهما يفضلان منطق "لا غالب ولا مغلوب" والارتياح الاستراتيجي. يحمل كل طرف مفهوماً مبالغاً فيه حول تفوّقه المادي (وحتى الأخلاقي) على الطرف الآخر، ما يعيق أي محاولة تسوية في المسائل المهمة أو أي مقاربة متبادلة وصادقة لتوجيه طريقة التعامل بينهما. في الوقت نفسه، يواجه الطرفان تحديات داخلية شائكة وذاتية الصنع: بدأت

الديموقراطية الأميركية تتآكل، وأصبحت "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" هشة جداً على الأرجح. مع ذلك، من الأسهل على واشنطن وبكين على ما يبدو أن تتبادلا اللوم على مشاكلهما أو تُحوّلا الأنظار عنهما على الأقل مقابل التركيز على "التهديد" الخارجي المزعوم بدل مواجهة تلك المشاكل وتجاوزها. هذا الوضع كفيل بتريسيخ معنى التهديدات المبالغ فيه، ما يمنع كل طرف من تقييم نفسه وتحسين وضعه.

ما هي النتائج المتوقعة من هذا الوضع إذاً؟ قد تنشأ منافسة مبنية على مبدأ "لا غالب ولا مغلوب" ظاهرياً سعياً وراء الثروات والنفوذ بين أكبر قوتين في العالم حيث تتعارض الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة ويسعى الطرفان إلى كسب الدعم الدولي لتلك الأنظمة. كذلك، تضمن الديناميات السياسية الداخلية في البلدين ألا تجرّب بكين أو واشنطن مقاربة تكيفية أو أكثر منطقية تجاه الطرف الآخر بما يفوق المقاربة الراهنة. تُعتبر التنازلات محفوفة بالمخاطر دوماً ولا يمكنها أن تستمر من الناحية السياسية، ويُعتبر التفاهم والثقة المتبادلة نهجاً عقيماً أو وهمياً. لهذا السبب، من المتوقع أن يُركّز الطرفان في المقام الأول على التفوق من الناحية الاستراتيجية والبنوية والتنافسية. لكنهما سيبدلان قصارى جهدهما على الأقل لتجنب اندلاع أي صراع عسكري مباشر لأنهما يدركان التكاليف الكارثية المحتملة لهذا الصراع، ولا يثق أيٌّ منهما بقدرته على تحقيق النصر.

### **Violence accelerates Lebanon's descent into state failure - David Gardner – Financial Times - 20/10/2021**

Last week's street fighting in Beirut was not just the deadliest violence in the Lebanese capital for more than a decade. It is part of a battle waged by Hizbollah, the Iran-backed politico-military force, and its allies to ensure the judicial investigation into the August 2020 explosion in Beirut goes nowhere. If they get their way and extinguish this last flicker of the rule of law, Lebanon will be well on the way to becoming an Iranian protectorate on the Mediterranean.

The tensions recall the international tribunal that investigated the 2005 assassination of former premier Rafiq Hariri. Last summer, 15 years after the crime and an estimated \$1bn in costs, that court convicted one Hizbollah member

in absentia but left intact the culture of impunity lasting since the end of the 1975-90 civil war. Many of those with knowledge of the Hariri plot met violent ends. The Shia paramilitaries and their network of enablers intend to block the latest inquiry, too.

The Shia movement, a state-above-the-state, is determined not to take the blame for last year's disaster, one of the biggest non-nuclear explosions in history. For sure, every sectarian powerbroker in Lebanon has brushed off responsibility for the storage of a stockpile of combustible ammonium nitrate at the port. Yet Hizbollah militants tried immediately to seal the blast site, a warehouse to which access had been limited.

The conflict over the port investigation is accelerating the collapse of a country already hurtling towards state failure. That process took an ominous turn with the murder of Hariri, the Sunni prime minister who rebuilt postwar Lebanon. His death removed a roadblock to the Shia corridor Iran and its proxies have carved through Iraq, Syria and Lebanon.

Hassan Nasrallah, leader of the Shia Islamists, complained last week that Tareq Bitar, the judge investigating the port blast, was biased and would have to go, just as his predecessor, Fadi Sawan, was removed after political pressure. Both tried to subpoena and in two cases arrest leading politicians and securocrats, many linked to Hizbollah. Then Hizbollah and Amal, a Shia militia turned party led by Nabih Berri, the Speaker of parliament, staged a show of strength outside the palace of justice.

This is just inside the staunchly Christian district of Ain al-Remeneh, but bordering a mainly Shia area, along an old civil war frontline. Shia leaders say snipers from the Lebanese Forces (LF) — a Maronite Christian militia from the civil war, now an opposition party — opened fire, killing seven Shia. The picture is still unclear but witnesses say Shia activists pushed into Christian side-streets, shouting “Shia! Shia!”, a chant with which they mark out new territory, and vandalising cars and shops. Shia fighters emerged with assault rifles and rocket-propelled grenades.

The last time there was fighting this bad was in 2008, when Hizbollah over-ran Sunni areas of west Beirut, after which the government withdrew a decree to take over the movement’s dedicated telecoms network. Shia attempts to encroach on Sunni territory at Khalde south of Beirut led to clashes this year and last, and attacks on a Hizbollah wedding and funeral. Meanwhile, the port blast, which devastated the Christian heart of Beirut, has snapped the patience of many Christians and encouraged their leaders to jostle for position ahead of elections next year.

Since 2016 Hizbollah has had a Christian ally in the presidency, former army chief Michel Aoun, and since 2018 a parliamentary majority alongside Amal and the Free Patriotic Movement (FPM), the biggest Christian party, led by the general’s son-in-law, Gebran Bassil. With feelings running high after the port disaster, Samir Geagea, the LF’s chief, is trying to undermine the FPM by contesting encroachment by Aoun’s Hizbollah allies.

Given the meltdown of Lebanon’s economy and society, this manoeuvring is a bit like rooting for truffles in a swamp. But it may be working. Aoun has backed judge

Bitar while Bassil, targeted by US sanctions, denounced Geagea and the LF as criminals.

In a speech on Monday, Nasrallah reminded everyone of the power of his forces. He claims they number 100,000 fighters — bigger than Lebanon’s army. Whether or not that is a boast, they have been blooded by decades of fighting. More chilling was his implicit warning that Christians might be risking their survival. “The biggest threat for the Christian presence in Lebanon is the Lebanese Forces party and its head,” Nasrallah said.

After the exodus over the past two decades of Christians from Iraq and Syria, that is not to be taken lightly.

### **Iranians say ‘I do’ to state-sanctioned online romance - Financial Times - 24/9/2021**

Ali, a devout Shia Muslim, went online to find a woman “not ugly nor beautiful” but religious with a university degree. Sara applied for a man “not short nor tall; not thin nor fat” but with a masters degree and an average income. Two months after they were introduced to each other, they got married, one of 3,700 couples in Iran to have found lasting love through Tebyan, a state-affiliated website that encourages marriage. In July, amid growing official concern about falling marriage rates, Tebyan launched Hamdam, an app. “Hamdam is a child of its time,” said Mohammad Bagher Ghalibaf, Speaker of the parliament who attended its launch, a sign of official backing for the site and its philosophy of encouraging traditional

marriage via modern means. Online dating apps, including Tinder and Bumble, are widely available in Iran but Hamdam and Tebyan are free, rely on a volunteer matchmaking service and can be seen as a policy tool for a regime that fears the encroachment of western morals. In its first two months, 170,000 people have signed up via the app. Official figures show that the number of marriages that take place every year in Iran has fallen by more than a third over the past decade, while the number of divorces has risen by a quarter. Over the same period, the number of live births has declined by a fifth.

During a June election campaign, he recalled asking “young people once why they didn’t get married? They said ‘With what housing?’ and ‘With which job?’” This week, Iran’s vice-president for women and family affairs, Ensieh KhazAli, underlined official concern about falling marriage rates. “We have to help young people get married when they are at their most fertile age,” she said. In reality, many people in the Islamic republic, whose regime swept to power in 1979 promising a return to more traditional values, increasingly desire freedoms they see elsewhere. Authorities often have little choice but to turn a blind eye to people’s private relationships, choosing not to intervene in “white marriages”, where unmarried people live together. “Children no longer see life through their parents’ eyes and question principles like marrying one person for life,” said Alieh Shekarbeigi, a sociologist. While most Iranian families still favour traditional values such as early marriage, so-called modern families, focused on education and independence, “have doubled in number and are on a sharp rise”, she said. Cultural divides clearly exist, say analysts. Leaders of Friday prayers in the cities of Karaj and Yazd this month expressed regret that women preferred pets to children. Iran’s supreme leader Ayatollah Ali Khamenei has labelled internet usage as “unruly”. “Iranians are now confused about how to identify themselves: with Iranian nationalism? Shiism? Tradition? Or their desire for western lifestyle?” said one sociopolitical analyst. “Who are the role models? Clergy? Or celebrities, each of whom have millions of followers on Instagram?” Recommended News in-depthIran Raisi vows to restore ‘trust’ with disillusioned Iranian public Komeil Khojasteh, director of the Tebyan Institute which is behind the website and app, said the internet can be used to encourage more traditional lifestyles. His aim is for 1m of the country’s unmarried people to sign up to Hamdam. “Society has become modern which needs a new approach so that it does not threaten our deep-rooted characteristics of identity,” he said. “In the modern world, the family

institution has been weakened.” Those who sign up to Tebyan come from a wide range of backgrounds, said Sara, who did not want her real name to be published. “I saw modern women filling up forms at the website and men who held PhDs,” she said. “There even was one genius who came with bodyguards as he was a designer of fighter jets and helicopters.” Sara and Ali knew little about each other when they first met in the presence of their parents. “I was told: she is 27 years old, is an urban woman, holds a masters and her parents are teachers. I was not told how she looked,” said Ali. Sara had requested a man of Persian ethnicity; between 170cm and 182cm tall. She stipulated no ponytails and said a good temper was essential. Ali qualified. Volunteer social workers at Tebyan monitored their initial meetings, including working successfully as mediators in negotiations over the dowry. Happily settled in married life, Sara and Ali say they have concerns about their future. “We’d like to have kids but are not confident about our future and the economic situation,” said Sara. But for Ali “despite all challenges, marriage is the best decision”.

### **Autocracy has filled the ideological vacuum in the Middle East - Financial Times - 28/9/2021**

Kais Saied, a professor of constitutional law, is an unlikely man of providence or saviour of his country. Yet Tunisia’s president has shoved aside the post-revolutionary and democratic constitution of 2014 to govern by decree. After dismissing the prime minister and parliament in July, this stickler for legal nicety last week moved emphatically towards one-man rule. Tunisia - the one country that kept aloft some of the soaring hopes of the so-called Arab spring of uprisings across the region triggered by the toppling of Zine el-Abidine Ben Ali’s dictatorship in 2011 - looks to have crash-landed. Enraged by a bickering and corrupt political class too incompetent to resolve a fiscal and debt crisis that is sinking the economy and spreading poverty and unemployment, Tunisians elected Saied as president in a 2019 landslide seen as an indictment of their elites. Many, polls say a majority, greeted his July power-grab as a welcome new broom. Even Ennahda, the once powerful Islamist party and largest force in parliament, has split because of dissent with a leadership that both dithers and overreaches. A social conservative with firm conviction that he knows what is best for his people, Saied has predictably attracted backing from Saudi Arabia and the United

Arab Emirates as well as Egypt. The absolutist Gulf dynasties, along with Abdel Fattah el-Sisi, the former army chief ruling Egypt since a then-popular 2013 coup against the elected Muslim Brotherhood government, see Saied as a welcome addition to their anti-Islamist front. The US and Europeans have urged Saied to return to democratic norms, along a scale from mild rebuke to a slap on the wrist. This reticence is part of a re-emergence of the fatal western attraction to Arab autocrats — a preference for trusty despots rather than dodgy democrats, especially as a bulwark against political Islam. US president Joe Biden, after withdrawing from Afghanistan’s 20-year war, may well pull back from America’s positions in Syria and Iraq, if not from the Gulf. President Emmanuel Macron doesn’t only support Saied and Sisi. France has backed strongmen like Khalifa Haftar, the Libyan warlord. The west is leaving an ideological vacuum across the wider Middle East at a time when it is perceived as unreliable by democrats and despots alike. Russia and China are quite open about their preferences for autocracy but America and the Europeans are seen as hypocrites, hawking their hardware behind hollow nostrums, hoping they can manage the Middle East’s episodic crises. Conniving in the survival of tyranny abets jihadism and spurs the migration that foments populist extremism in the west. Most people in the Arab world want change that gives them security and fulfilling lives and livelihoods. Depriving them of rights is not the way to achieve this. It is particularly haunting that Tunisia, which unlike, say, Syria, had nurtured vibrant institutions such as trade unions and gradually reformed to provide quality education, should succumb to failures of governance. While the attraction of liberal democracy has dimmed and populists are testing the rule of law to destruction from Brasília to Budapest - not to mention Washington - rulers across the wider Middle East are reaching for alternative narratives to legitimise their autocracy. Their populism often takes the form of resurgent nationalism and reclaiming past civilisational and cultural glories. Most obviously, the Iranian theocracy’s construction of a paramilitary axis across the Levant through Iraq and Syria to Lebanon, and down into Yemen and the Gulf, is widely felt as a Shia Muslim incursion by new Persian imperialists who condescend culturally to their neighbours. Saudi Arabia, Iran’s Sunni Arab arch-rival, emphasises its role as the birthplace of Islam and custodian of its holiest sites at Mecca and Medina, the closest modern equivalent to the historic Muslim caliphate. Turkey, which abolished the last caliphate a century ago, under the Islamist populism of Recep Tayyip Erdogan has long made neo-

Ottoman irredentist claims to past holdings in Iraq and Syria, and elaborated a doctrine of the “blue homeland” (“mavi vatan”) that stakes huge maritime claims from the Black Sea to the Aegean and East Mediterranean. Egypt, for its part, is harking back to the pharaohs to assert itself as what Mohammed Soliman at Washington’s Middle East Institute calls a “civilisation state”, likening it to Russia, China, India or Turkey. All of these rulers are asserting a historic sense of destiny and entitlement that western outsiders interrupted. But in the more sordid present they are seeking to mask autocracy and endow it with a new legitimacy that now seems to have spread to Tunisia, former cradle of democratic hope. The chain of Arab upheavals that began there in 2011 may have failed to banish tyranny, but certainly revealed the hollowness of some Arab dictatorships and the brittleness of others. It was briefly axiomatic, moreover, that Arab despotism, far from being an effective barrier to Islamism, is an assembly line for manufacturing jihadi extremists. That is unlikely to change.